

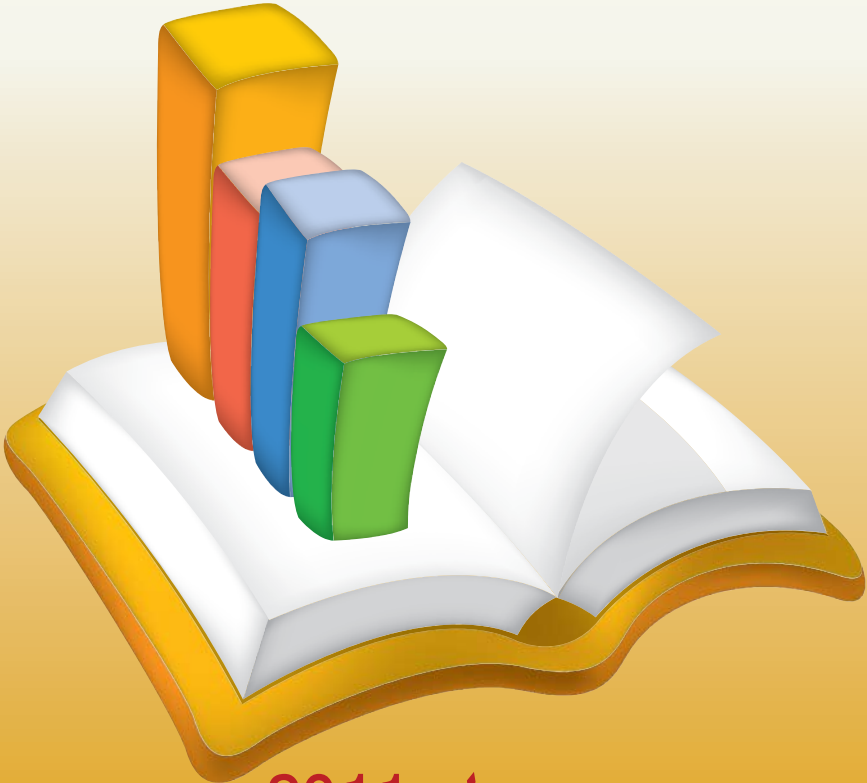


المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

ملخص الموازنة

للسنة المالية 2011



حزيران 2011



المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

ملخص الموازنة

للسنة المالية 2011

حزيران 2011

المحتويات :

الصفحة	الموضوع
1	مقدمة
2	خلاصة الأداء الإقتصادي والمالي لعام 2010
9	فرضيات موازنة عام 2011
12	التوقعات الإقتصادية الكلية لعام 2011
14	ابرز ملامح الموازنة لعام 2011
23	أهم المستجدات في موازنة عام 2011
25	آلية إعداد الموازنة العامة
26	الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة
29	المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة خلال المدى المتوسط

رؤيتنا

موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة وتعتلي قائمة الممارسات العالمية الجيدة .

رسالتنا

تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية وبما يفوق توقعات متلقي الخدمة .

قيمنا الجوهرية

التعلم

الشفافية

التعاون

الحيادية

حمل المسؤولية

مقدمة

انطلاقاً من حرص دائرة الموازنة العامة على تعميق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج وتطبيق أفضل الممارسات العالمية، جاء إعداد وثيقة ملخص الموازنة لتكون وثيقة تحليلية موجزة ومبسطة تتوافق مع المعايير الدولية وترفع من درجة تقييم عملية إدارة الموازنة من قبل الهيئات الدولية ذات العلاقة ، وخاصة فيما يتعلق بالشفافية في إعداد وتنفيذ الموازنة ، وتعزيز مبدأ المشاركة الواعية في هذا المجال.

إن وثيقة ملخص الموازنة التي تصدر للمرة الأولى تقدم موجزاً لقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2011، وتتناول المواضيع التالية:-

- خلاصة الأداء الاقتصادي والمالي لعام 2010 .
- فرضيات موازنة عام 2011 .
- التوقعات الإقتصادية الكلية لعام 2011 .
- أبرز ملامح الموازنة لعام 2011 .
- أهم المستجدات في موازنة عام 2011 .
- آلية إعداد الموازنة العامة .
- الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة .
- المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة خلال المدى المتوسط .



خلاصة الأداء الإقتصادي والمالي لعام 2010

في ظل الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية التي أثرت سلباً على إقتصادات أغلب الدول المتقدمة وامتدت تداعياتها لتؤثر على مختلف دول العالم بما فيها البلدان العربية ومن ضمنها الأردن، كان لا بد من اتخاذ إجراءات وتدابير تصحيحية صارمة لمعالجة الإختلالات التي أفرزتها تلك الأزمة خاصة وإنها ترافقت مع تصاعد الإنفاق الحكومي مما أدى إلى تزايد عجز الموازنة العامة في المملكة بصورة كبيرة ليتجاوز ما مقداره 1.5 مليار دينار في عام 2009.

وتمثلت أهم هذه الإجراءات بضبط الإنفاق العام وخاصة الجاري منه من خلال إلزام جميع أجهزة الدولة بتخفيض نفقاتها الجارية بمقدار 20% من نفقاتها التشغيلية وكذلك وقف شراء السيارات والأثاث ووقف التعيينات فيما عدا وزارتي التربية والتعليم والصحة والحد من مصاريف السفر والضيافة إلى جانب تقليص نفقات الماء والكهرباء والهاتف والمحروقات وغيرها ومن دون التأثير سلباً على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين. كما قامت الحكومة في عام 2010 باتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تخفيض عدد من القطاعات الإقتصادية، حيث تم تخفيض رسوم تسجيل الأراضي وضريبة بيع العقار بنسبة 50% لدفع وتيرة النشاط في سوق العقار وزيادة حجم الاستثمارات المحلية والخارجية في هذا القطاع الذي يرتبط بعلاقات متشابكة قوية أمامية وخلفية مع مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني. وفي ذات السياق فقد تم إعفاء العقارات السكنية من الرسوم لأول 150 متراً مربعاً وبحيث لا يقتصر الإعفاء على العقارات السكنية المنفذة من قبل شركات الإسكان وإنما يمتد ليشمل البيوعات التي تتم بين المواطنين. وكذلك تم تخفيض مدة الاحتفاظ بالعقار للشركات الاستثمارية وذلك لتمكينها من توفير السيولة اللازمة لأعمالها.

وفي قطاع النقل، تم وضع حد أدنى لأجور نقل البضائع بالشاحنات لمدة ستة أشهر بهدف تشغيل وتنظيم أسطول النقل العام. وبهدف توفير التمويل اللازم للمزارعين فقد تم رفع رأسمال مؤسسة الإقراض الزراعي من 35 مليون دينار إلى 50 مليون دينار. أما على صعيد تشجيع الصادرات فقد قامت الحكومة بتمديد إعفاء صادرات السلع والخدمات من ضريبة الدخل كاملاً ودون مدة محدودة. وقد استفاد من هذا الإعفاء مختلف القطاعات وخاصة قطاع الصناعة وخدمات تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات.



ولتحسين مستوى معيشة المواطنين، اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات ذات الأثر المباشر في هذا المجال مثل تخفيض كلفة النقل العام عبر تقديم الدعم لنقل طلبة الجامعات الرسمية، وزيادة مخصصات صندوق الطالب غير المقتدر وزيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية والتوسع في برنامج التغذية المدرسية.

وقد أسهمت جملة الإجراءات والتدابير العاجلة التي اتخذتها الحكومة خلال عام 2010 في النتائج الايجابية العديدة التي حققها اقتصادنا الوطني في ذلك العام، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية نمواً بنسبة 3.1% خلال عام 2010 مقابل 2.3% في عام 2009، وقد ترافق ذلك مع تخفيض معدل البطالة ليصل إلى 12.5% في عام 2010 مقابل 12.9% في عام 2009.

ويعود الفضل في ذلك إلى تحسن مستوى الطلب المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري عما كان عليه في عام 2009 نتيجة تحسن البيئة الاستثمارية المحلية ونمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك للقطاع الخاص، حيث سجلت نمواً بنسبة 8.5% في نهاية عام 2010 مقارنة مع نسبة نمو لم تتجاوز 2.1% من العام السابق من جهة، وكذلك إلى تحسن مستوى الطلب الخارجي على منتجات المملكة من السلع والخدمات في ضوء ظهور بوادر التعافي على اقتصادات دول المنطقة خصوصاً ودول العالم على وجه العموم من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، فقد سجلت صادرات المملكة من السلع ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته 17.8% في عام 2010 مقابل تراجعها بنسبة 19.2% في العام السابق. كما ارتفعت المستوردات بنسبة 7.2% مقابل تراجعها بنسبة 16.2% في عام 2009، وهذه تعتبر مؤشرات ودلائل واضحة على تحسن وتيرة النشاط الاقتصادي وعلى خروج الاقتصاد الوطني من إرسار الأزمة العالمية وتداعياتها.

أما الحساب الجاري لميزان المدفوعات فقد سجل في عام 2010 عجزاً مقداره 835.8 مليون دينار مقارنة مع 802.4 مليون دينار في عام 2009، وقد بلغت نسبة هذا العجز للناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 نحو 4.3% مقارنة مع 4.5% في عام 2009 وذلك نتيجة لارتفاع قيمة المستوردات جراء ارتفاع فاتورتي النفط الخام ومشتقاته والمواد الغذائية خلال هذا العام بسبب الارتفاع الملحوظ في الأسعار في الأسواق العالمية.

ووفقاً للبيانات المتاحة، فقد ارتفعت فاتورة مستوردات المملكة من النفط الخام ومشتقاته في عام 2010



لتصل إلى نحو 1987 مليون دينار مقابل 1396 مليون دينار بارتفاع نسبته 42.3% تقريباً. أما فاتورة مستوردات المواد الغذائية فقد بلغت نحو 1541 مليون دينار بارتفاع بلغت قيمته 53 مليون دينار أو ما نسبته 3.5% في عام 2010.

وقد انعكست هذه التطورات على معدل التضخم في المملكة حيث بلغ نحو 5.0% في عام 2010، ولدى النظر إلى مكوناته، يلاحظ أن أسعار مجموعة المواد الغذائية سجلت ارتفاعاً بنسبة 5.0% وأسعار مجموعة السلع والخدمات الأخرى بنسبة 6.3% وأسعار مجموعة المساكن بنسبة 4.2%، فيما لم يتجاوز الارتفاع في أسعار مجموعة الملابس والأحذية نسبة 1.9%.

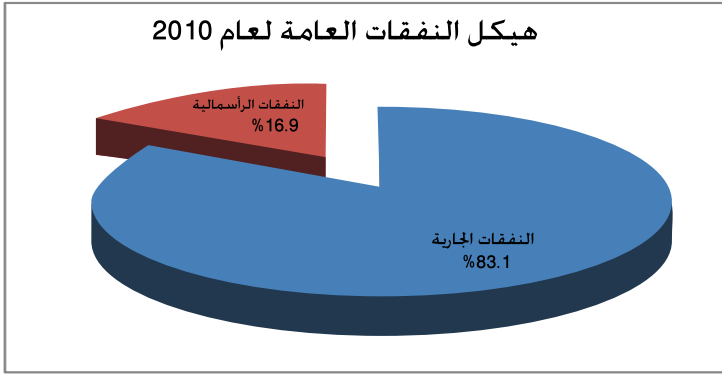
أما على صعيد التطورات النقدية، فتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي إلى نمو السيولة المحلية بنسبة 11.5% في نهاية عام 2010 عن مستواها في نهاية عام 2009 مقابل 9.3% خلال عام 2009. وقد جاء نمو السيولة المحلية خلال هذا العام مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع صافي الموجودات المحلية الذي ارتفع بنسبة 9.8% خلافاً لعام 2009 حيث سجل تراجعاً بنسبة 0.6% مما يشير إلى ارتفاع مساهمة الجهاز المصرفي هذا العام في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاعين الخاص والعام على حد سواء.

كما واصل البنك المركزي حفاظه على مستوى مريح من احتياطات العملات الأجنبية التي ارتفعت لتزيد عن 12.2 مليار دولار في نهاية عام 2010 بزيادة مقدارها 1360 مليون دولار أو ما نسبته 12.5% عن مستواها في عام 2009، لتغطي بذلك أكثر من ثمانية شهور من مستوردات المملكة من السلع والخدمات.

أما فيما يتعلق بالمالية العامة والدين العام، فقد أولت الحكومة هذا القطاع أهمية كبرى، حيث حظي على مساحة واسعة من اهتماماتها بهدف استعادة التوازن للمالية العامة باعتبارها ركناً أساسياً من أركان النمو المستدام خاصة بعد أن تجاوز العجز المالي في عام 2009 الحدود الآمنة، فقد تمكنت الحكومة من تخفيض العجز المالي بنحو نصف مليار دينار أو ما نسبته 30.6% عن مستواه في عام 2009 ليهبط إلى 1046 مليون دينار في عام 2010، وليشكل بذلك ما نسبته 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً بأكثر من ثلاث نقاط مئوية من الناتج عن مستواه المسجل في عام 2009. وقد جاء هذا الانجاز الكبير بفضل الجهود المتواصلة التي بذلت في هذا المضمار.



فعلى صعيد النفقات العامة ، فقد انخفضت في عام 2010 بنسبة 5.3% عن مستواها في العام السابق لتصل إلى 5708.2 مليون دينار أو ما نسبته 29.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 33.9% في عام 2009. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لتراجع النفقات الرأسمالية بنحو 33.4% وارتفاع النفقات الجارية بنسبة 3.5% عن مستوياتها في عام 2009.



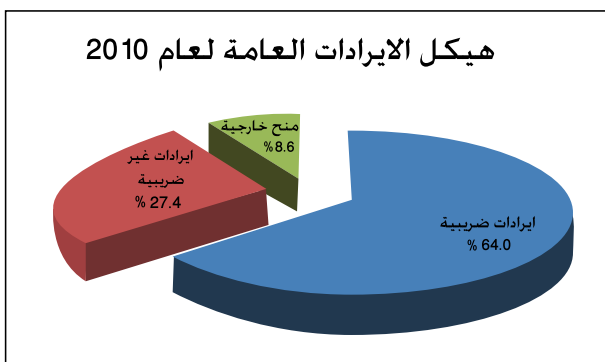
ومن الجدير ذكره في هذا المجال أن التراجع المسجل في النفقات الرأسمالية خلال عام 2010 يعكس عودة هذه النفقات إلى مستواها الاعتيادي سواء بالأرقام المطلقة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. أما الارتفاع في النفقات الجارية خلال عام 2010 فيعزى بشكل رئيسي إلى زيادة رواتب المعلمين بنسبة 25% وزيادة التخصّصات المالية لتغطية كلفة دراسة أبناء المعلمين في الجامعات وزيادة مخصصات دعم الغاز بما يكفل توسيع قاعدة الطبقة المتوسطة وحماية الطبقة الفقيرة. أما الإيرادات المحلية ، فقد ارتفعت في عام 2010 بنسبة 1.7% عن مستواها المسجل في عام 2009. وقد جاء ذلك بشكل أساسي محصلة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات بنسبة 17.6% عن مستواها في عام 2009 من جهة وتراجع حصيلة كل من ضريبة الدخل والأرباح بنسبة 18.3% وضريبة بيع العقار ورسوم تسجيل الأراضي بنسبة 5.0% من جهة أخرى. ويكمن السبب الرئيسي وراء انخفاض حصيلة ضريبة الدخل خلال عام 2010 إلى تراجع أرباح الشركات المساهمة العامة وخاصة البنوك خلال عام 2009 بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية .



أما الارتفاع في حصيلة ضريبة المبيعات فيُعزى إلى الحصيلة المترتبة على جملة الإجراءات المتخذة خلال عام 2010 ومن أبرزها زيادة ضريبة المبيعات الخاصة على السلع غير الأساسية مثل التبغ والسجائر والمشروبات الكحولية والهواتف الخلوية والتتبع الإلكتروني والاتصالات الدولية إلى جانب البنزين.

ومن الجدير ذكره في هذا المجال أن الحكومة راعت أن يصاحب هذه الإجراءات اتخاذ التدابير لحماية الطبقة الفقيرة وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى من الآثار المترتبة على تلك الإجراءات، حيث زادت الدعم المقدم للخبز والغاز في ضوء ارتفاع الأسعار العالمية وإبقاء الإعفاء للسلع الغذائية الأساسية نظراً لأن هذه السلع تمس حياة شرائح واسعة من المواطنين بشكل مباشر.

وقد ساهم قانون ضريبة الدخل الجديد والذي خفض الضريبة على جميع فئات المكلفين وخاصة الأفراد منهم في زيادة القوة الشرائية لهذه الشريحة الواسعة من المواطنين الأمر الذي أدى بدوره إلى الإسهام في حماية الطبقتين المتوسطة والفقيرة على حد سواء. كما ساهم هذا القانون في تشجيع الاستثمار ومعالجة الاختناقات في بعض قطاعات الاقتصاد الوطني لتمكينها من تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تخفيض ضريبة الدخل على كافة الشركات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة والاستمرار بإعفاء الدخل المتأتي من عمليات التصدير، بالإضافة إلى تخفيض ضريبة المبيعات على الغرف الفندقية من 16% إلى 8% وذلك لتنشيط قطاع السياحة وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.



وترتيباً على هذه التطورات التي حدثت في جانب المالية العامة، فقد بلغ صافي الدين العام في نهاية عام 2010 نحو 11462.8 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 58.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 9660 مليون دينار أو ما نسبته 54.2% في عام 2009. ويتوزع هذا الدين بواقع 60% لصافي الدين الداخلي و40% للدين الخارجي.

ويذكر في هذا المجال أن الحكومة قد قامت خلال شهر تشرين الثاني من عام 2010 باقتراض نحو 750 مليون دولار عن طريق طرح سندات في السوق الدولية. وقد فاقت التغطية حجم الإصدارات المطروحة بنسبة 324% ولم يتعد سعر الفائدة 3.875% مما يعكس ثقة المستثمرين الأجانب بالاقتصاد الأردني وبجاذبية البيئة الاستثمارية المحلية .

وما لا شك فيه بأن هذا النوع من الاقتراض إضافة إلى آثاره الإيجابية على تدفق الاستثمارات الخارجية إلى المملكة يساهم في إفساح المجال بشكل أوسع أمام القطاع الخاص في الحصول على التمويل من مؤسسات الجهاز المصرفي المحلي وعدم مزاحمة القطاع العام له في هذا المضمار.



تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

2010	2009	البيان
%3.1	%2.3	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الحقيقية
%5.0	%0.7-	معدل التضخم
%12.5	%12.9	معدل البطالة
%17.8	%19.2-	معدل نمو الصادرات الوطنية
%7.2	%16.2-	معدل نمو المستوردات
1987	1396	فاتورة النفط الخام ومشتقاته (مليون دينار)
%4.3-	%4.5-	عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
%11.5	%9.3	معدل نمو السيولة المحلية
12.2	10.9	الاحتياطيات الرسمية من العملات الاجنبية (بليون دولار)
%8.5	%2.1	معدل نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية
5708.2	6030.6	النفقات العامة (مليون دينار)
%29.2	%33.9	% الناتج
4661.8	4521.3	الايرادات العامة (مليون دينار)
%23.9	%25.4	% الناتج
1046.4-	1509.3-	عجز الموازنة العامة (مليون دينار)
%5.4-	%8.5-	% الناتج
4610.8	3869.0	رصيد الدين الخارجي (مليون دينار)
%23.6	%21.7	% الناتج
6852.0	5791.0	رصيد الدين الداخلي (مليون دينار)
%35.1	%32.5	% الناتج



فرضيات موازنة عام 2011

ضماناً لإعادة التوازن للمالية العامة وتحفيز الاستثمار في المملكة بما يفضي إلى تحقيق استدامة النمو الحقيقي لاقتصادنا الوطني بمعدلات مرتفعة تؤدي الى زيادة فرص العمل الجديدة والمتجددة لقوانا العاملة. سوف تواصل الحكومة بذل المزيد من الجهود تجاه تعميق نهج الإصلاح المالي والاقتصادي في المملكة الذي يكفل تخصيص الموارد المالية المتاحة قطاعياً وجغرافياً بشكل أمثل ويضمن تحسين كفاءة الإنفاق العام وإنتاجيته بما يفضي إلى تقليص عجز الموازنة العامة واحتوائه ضمن الحدود الآمنة بهدف المحافظة على استدامة الاستقرار المالي والنقدي في المملكة الذي يعتبر الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي القابل للاستمرار.

هذا إضافة إلى السير بخطى ثابتة تجاه ترسيخ عملية الإصلاح الشاملة بأبعادها المختلفة المالية والاقتصادية والاجتماعية المستندة إلى مبادئ ومرتكزات أساسية يأتي في الصدارة منها مبادئ المشاركة والتكافل الاجتماعي والمساءلة والشفافية والمتابعة التقييمية من خلال تطبيق إطار الإنفاق متوسط المدى وتعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج وكذلك الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي والطفل الأمر الذي من شأنه تعزيز مقدرة الاقتصاد الوطني للتعامل بكفاءة واقتدار مع المستجدات الاقتصادية والمالية الكفيلة بتمكين المملكة من الوفاء بالتزاماتها وتعزيز مصداقيتها أمام الجهات المانحة والمقرضة وتعزيز البيئة الاستثمارية المحلية وثقة المستثمرين في الاقتصاد الأردني وتحفيز النمو الاقتصادي ليلمس المواطنون في كافة محافظات المملكة آثاره الايجابية بشكل واضح خاصة في ظل عزم الحكومة على اتخاذ الخطوات الادارية والتشريعية اللازمة واستكمال البنى الأساسية لنهج اللامركزية تعزيزاً لمشاركة المجتمعات المحلية في العملية التنموية.

وفي ضوء المناقشات المستفيضة التي أجرتها اللجان الوزارية القطاعية للمشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة التي تتفق وأولوياتنا الوطنية وبما ينسجم مع البرنامج التنفيذي التنموي، فقد تم تحديد السقف الكلي للإنفاق العام في موازنة عام 2011 وكذلك السقوف الجزئية استناداً إلى جملة من المرتكزات وهي على النحو التالي :-



1- السير بخطى ثابتة وواضحة المعالم في عملية الإصلاح المالي والاقتصادي الهادفة إلى تمكين السياسة المالية من تخفيض عجز الموازنة العامة والدين العام إلى المستويات الآمنة وبما يكفل تحقيق الإستدامة المالية التي تعزز أركان الإستقرار المالي والنقدي في المملكة وتعمل على تحسين موقع الأردن على خارطة الاستثمارية العالمية وتعزيز جدارته الائتمانية في الأسواق المالية الدولية.

2- الاعتماد بصورة أكبر على الموارد الذاتية في تغطية الإنفاق العام في ظل انحسار المنح الخارجية الواردة إلى المملكة، وبحيث يترافق ذلك مع العمل بشكل حثيث على رفع سوية الإنفاق العام وتحسين مستوى إنتاجيته بما يضمن تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وتوزيع مكاسب التنمية على مختلف محافظات المملكة .

3- تخصيص الموارد المالية المتاحة ضماناً لتوزيع منافع التنمية على محافظات المملكة بشكل عادل كخطوة تمهيدية للسير بشكل حثيث نحو تطبيق نهج اللامركزية وتفعيل مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد الاحتياجات التنموية الرئيسية في كل محافظة من محافظات المملكة مع مراعاة وضع الضوابط التي تكفل حصول كل محافظة على الحصص المرصودة لها.

4- تعزيز البيئة الاستثمارية المحلية من خلال توفير منظومة تشريعية متكاملة تهدف إلى اجتذاب الاستثمارات المحلية والخارجية بما يؤدي إلى توسيع نطاق مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في المملكة من خلال تعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في القطاعات الرئيسية وبما يلبي احتياجات المواطنين في سائر أنحاء المملكة من جهة ويعمل على تخفيف الأعباء المالية عن كاهل الخزينة العامة من جهة أخرى.

5- مواصلة السير بخطى ثابتة في تطبيق نهج الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ هذا المفهوم لدى جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية ضماناً لتحقيق النتائج المتوخاة من الحصص المالية المرصودة للبرامج التي تتولى تنفيذها، وتعزيزاً لمبادئ الشفافية والمساءلة.

6- الالتزام بسقف الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث لا يتجاوز السقف المحدد له في قانون الدين العام وإدارته والبالغ 60%، وذلك تعزيزاً لمصادقية المملكة على المستويين الإقليمي والدولي في مواصلة السير بخطى راسخة على طريق الإصلاح المالي بشكل خاص والاقتصادي على وجه العموم.

7- اختيار المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي المشغلة للعمالة الوطنية والمحفزة للاستثمار في سائر محافظات المملكة وبما يتواءم مع الأولويات الوطنية الواردة في وثيقتي الأجندة الوطنية و «كلنا الأردن» مع مراعاة قدرة كل وزارة ودائرة حكومية على تنفيذ هذه المشاريع ضمن الوقت المحدد والمستوى المنشود.



- كما استندت تقديرات الإيرادات والنفقات للأعوام 2011 - 2013 بافتراض تبني الحكومة للسياسات والإجراءات والتدابير التالية :
- 1- ضبط النفقات التشغيلية ولا سيما البنود المتعلقة بالحروقات والكهرباء والماء والهاتف ومصاريف السفر. وذلك بالتأكيد على قرارات مجلس الوزراء الصادرة بهذا الخصوص ولا سيما الحد من استخدام السيارات الحكومية وتقليص سفر الوفود واللجان الرسمية إلا للضرورة القصوى وعدم التوسع في استضافة الوفود الرسمية والحد من نفقات المأدب الرسمية وترشيد الإنفاق على الإعلانات الرسمية في الصحف ووسائل الإعلام الأخرى والحد من استئجار المباني الحكومية. مع مراعاة ضرورة تقييد جميع الوزارات والدوائر الحكومية بتسديد الفواتير المستحقة عليها لهذه النفقات خلال نفس العام وعدم تأجيلها للعام اللاحق.
 - 2- عدم التوسع في الدعم المقدم للوحدات الحكومية ولا سيما الدعم الجاري وحثها على اتخاذ كل ما من شأنه زيادة اعتمادها على مواردها الذاتية في تغطية نفقاتها.
 - 3- مواصلة العمل على دمج المؤسسات الحكومية ذات المهام المتشابهة وعدم استحداث أي مؤسسات أو هيئات حكومية جديدة .
 - 4- تعديل قانون الاستملاك بهدف الوصول إلى قيمة تعويض عادلة للطرفين وذلك بتغيير الآلية المتبعة حالياً والتي تكبد الخزينة العامة أعباءً مالية ثقيلة .
 - 5- عدم جواز إجراء الأوامر التغييرية على المشروعات المحال عطاءاتها استناداً إلى نظام الأشغال الحكومية ونظام اللوازم العامة إلا بعد الحصول على مستند الالتزام حسب الأصول ، وما يترتب على ذلك من ضرورة تعديل التشريعات النافذة لذلك.
 - 6- الاستمرار بسياسة وقف شراء السيارات والأثاث.
 - 7- رصد مخصصات إضافية لدعم الجامعات الرسمية اعتباراً من موازنة عام 2011 بمقدار 40 مليون دينار بسبب إلغاء قانون الرسوم الإضافية للجامعات الأردنية وتعديلاته .
 - 8- زيادة علاوة غلاء المعيشة اعتباراً من مطلع عام 2011 بمبلغ 20 ديناراً لجميع العاملين والمتقاعدين في الجهازين المدني والعسكري والتي قدرت كلفتها بحوالي 165 مليون دينار.
 - 9- دعم كل من المؤسسة الاستهلاكية المدنية والعسكرية بواقع 10 مليون دينار لكل منهما بهدف دعم أسعار المواد الأساسية التي تباع للمنتفعين.
 - 10- إلغاء الضريبة على السولار والكاكز وتخفيضها على البنزين أوكتان 90 بنسبة 6% بهدف تخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين وخاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود والمتوسط.



التوقعات الإقتصادية الكلية لعام 2011

- بنيت موازنة عام 2011 استناداً إلى التوقعات الرئيسية التالية :-
- 1- استمرار حالة التعافي في الاقتصاد العالمي والإقليمي من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وما لذلك من انعكاسات ايجابية على أداء اقتصادنا الوطني.
 - 2- تراوح أسعار النفط العالمية في عام 2011 بين 90 - 95 دولاراً للبرميل الواحد في المتوسط.
 - 3- نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة تتراوح ما بين 9%-10% سنوياً خلال الأعوام 2011 - 2013 وبالأسعار الحقيقية بنسبة تتراوح بين 3.5%-4% في عام 2011 و 4.5% في عام 2012 و 5% في عام 2013.
 - 4- بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك 5%-5.5% في عام 2011 و 4.5% في عام 2012 و 4% في عام 2013.
 - 5- نمو الصادرات الوطنية في عام 2011 بنسبة 8% و 10% في كل من عامي 2012 و 2013.
 - 6- نمو المستوردات في عام 2011 بنسبة 7% و 8.5% في كل من عامي 2012 و 2013.
 - 7- نمو حوالات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة تتراوح ما بين 5%-6% في عام 2011 و 5% - 7% في عامي 2012 و 2013.
 - 8- تراجع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 7.6% في عام 2010 إلى 7.4% في عام 2011 ليواصل انخفاضه إلى 6.9% في كل من عامي 2012 و 2013.
 - 9- ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية للقطاع الخاص في عام 2011 بنسبة 7% وبنسبة 9% في كل من عامي 2012 و 2013.
 - 10- الحفاظ على مستويات مريحة من احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية بحيث تكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة تتراوح ما بين سبعة إلى ثمانية أشهر.
 - 11- عدم تجاوز رصيد صافي الدين العام السقف المسموح به في قانون الدين العام وإدارته البالغ 60% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال السنوات 2011 _ 2013.



جدول التوقعات الكلية للأعوام 2011-2013

(%)

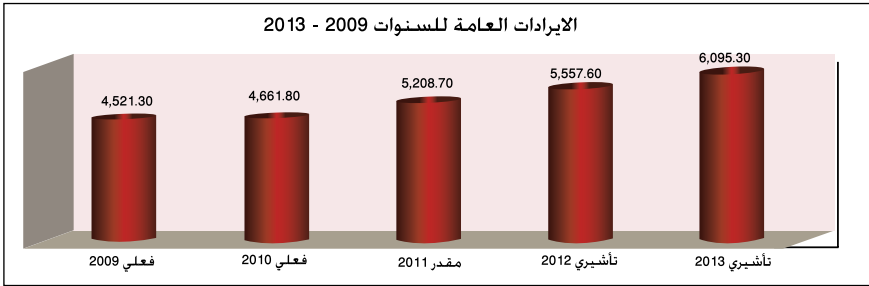
2013	2012	2011	البيان
10.0 - 9.0	10.0 - 9.0	10.0 - 9.0	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية
5.0	4.5	4.0 - 3.5	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقية
4.0	4.5	5.5 - 5.0	معدل التضخم (CPI)
10.0	10.0	8.0	معدل نمو الصادرات
8.5	8.5	7.0	معدل نمو المستوردات
6.9	6.9	7.4	عجز الحساب الجاري % من الناتج المحلي الاجمالي
6.0	6.0	5.5	معدل نمو حوالات الاردنيين العاملين في الخارج
9.0	9.0	7.0	معدل نمو التسهيلات الائتمانية
8 - 7	8 - 7	8 - 7	تغطية الاحتياطيات للمستوردات من السلع والخدمات (أشهر)



أبرز ملامح الموازنة لعام 2011

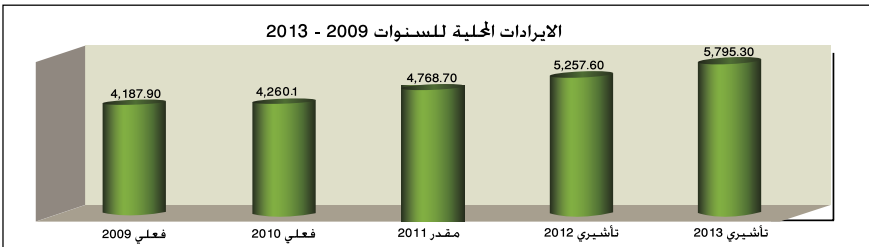
أولاً : الإيرادات العامة

قدرت الإيرادات العامة لعام 2011 بنحو 5208.7 مليون دينار لتشكّل بذلك قرابة 24.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 23.9% في عام 2010، فيما يتوقع أن تبلغ هذه النسبة 24.1% و 24.2% في عامي 2012 و 2013 تباعاً.

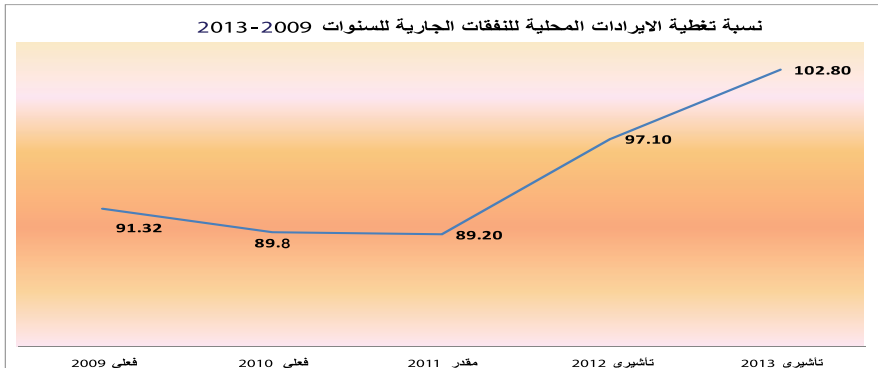


وقد توزعت هذه الإيرادات وفقاً لما يلي :- 1- الإيرادات المحلية.

قدرت الإيرادات المحلية في عام 2011 بحوالي 4768.7 مليون دينار مسجلة بذلك نمواً نسبته 11.9% عن مستواها في عام 2010، لتبلغ بذلك نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 22.7% مقارنة مع 21.8% في عام 2010.



وترتيباً على ذلك، تنخفض نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية من 89.8% في عام 2010 إلى 89.2% في عام 2011، وترتفع خلال عام 2012 لتصل إلى 97.1% لتواصل إرتفاعها في عام 2013 لتغطي كامل النفقات الجارية وحوالي 11.9% من النفقات الرأسمالية الأمر الذي يدل على مدى التحسن المتوقع في تعزيز مبدأ الاعتماد على الذات.

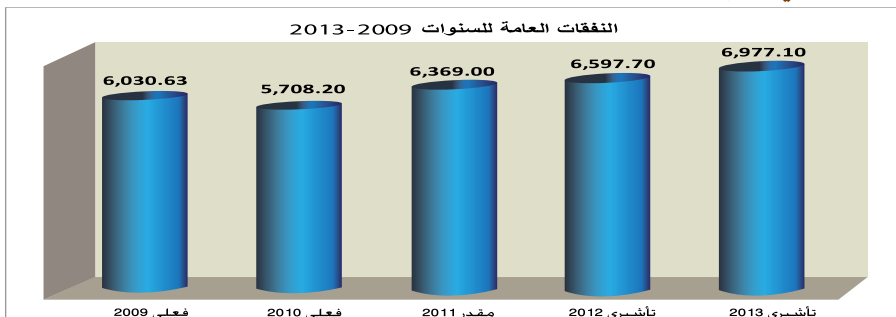


2- المنح الخارجية .

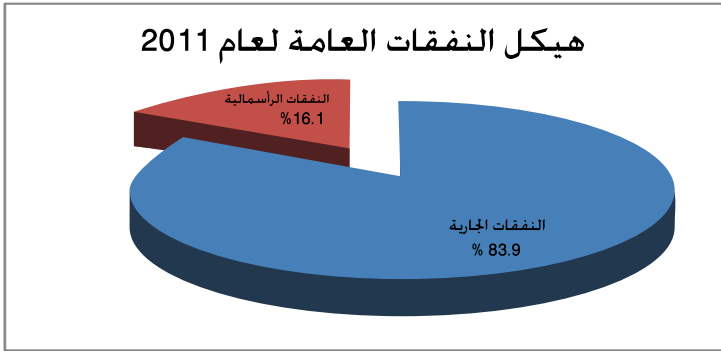
قدرت المنح الخارجية في عام 2011 بمبلغ 440 مليون دينار مقارنة مع 401.7 مليون دينار في عام 2010.

ثانياً : النفقات العامة .

قدرت النفقات العامة في عام 2011 بنحو 6369.0 مليون دينار مقارنة مع 5708.2 مليون دينار في عام 2010، بارتفاع مقداره 660.8 مليون دينار أو ما نسبته 11.6%، مشكّلة ما نسبته 30.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 29.2% في عام 2010.

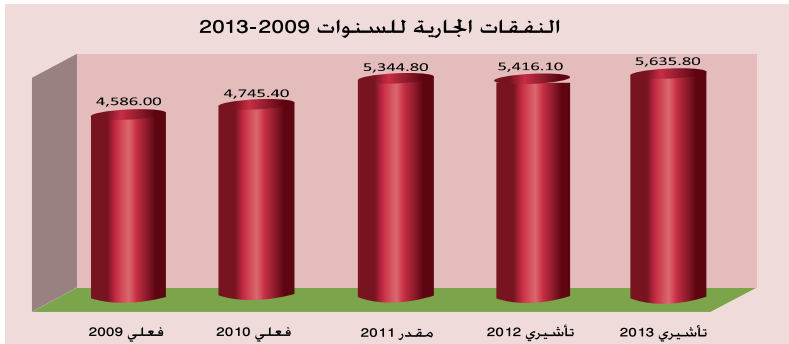


ويتوقع أن تهبط هذه النسبة إلى 28.6% في عام 2012 ثم إلى 27.7% في عام 2013.
وقد توزعت هذه النفقات على النحو الآتي :-



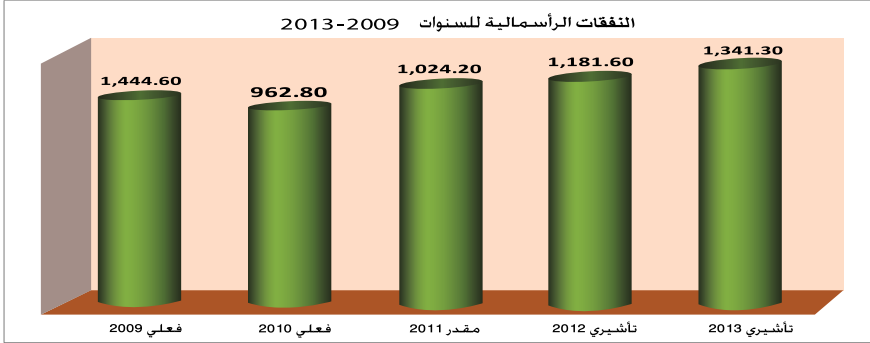
1- النفقات الجارية :

قدرت النفقات الجارية في عام 2011 بنحو 5344.8 مليون دينار بارتفاع لم يتجاوز 599.4 مليون دينار أو ما نسبته 12.6% عن مستواها في عام 2010. مشكلة بذلك حوالي 25.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 24.3% في عام 2010 ويتوقع أن تهبط هذه النسبة في عامي 2012 و 2013 إلى 23.4% و 22.4% لكل منهما تباعاً.

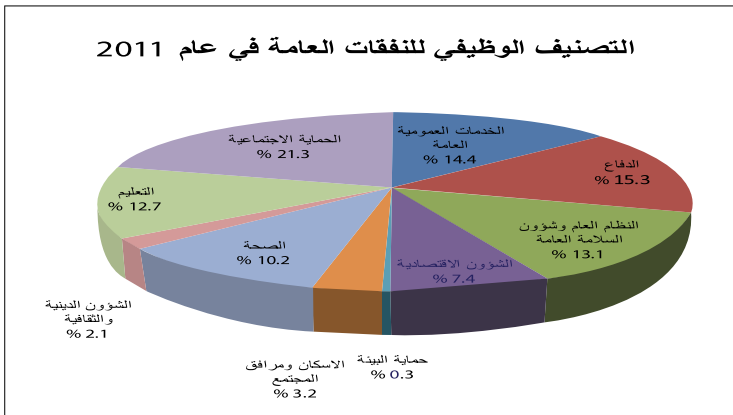


2- النفقات الرأسمالية.

قدرت النفقات الرأسمالية في عام 2011 لتبلغ حوالي 1024.2 مليون دينار أو ما نسبته 4.9% من الناتج المحلي الاجمالي. مسجلة بذلك ارتفاعاً مقداره 61.4 مليون دينار أو ما نسبته 6.4% عن مستواها في عام 2010.

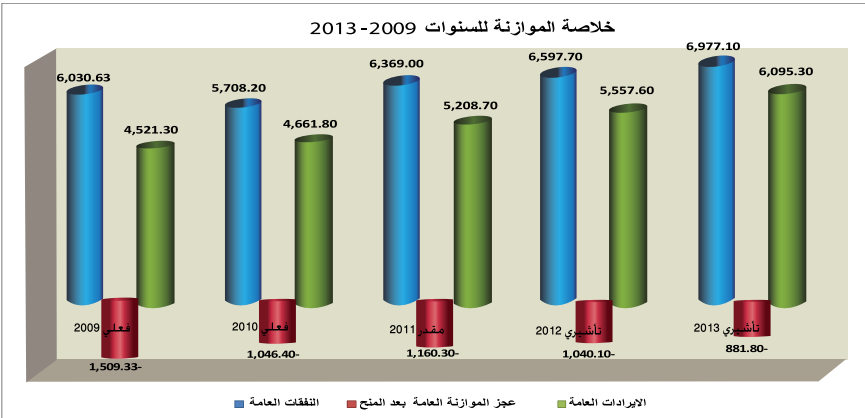
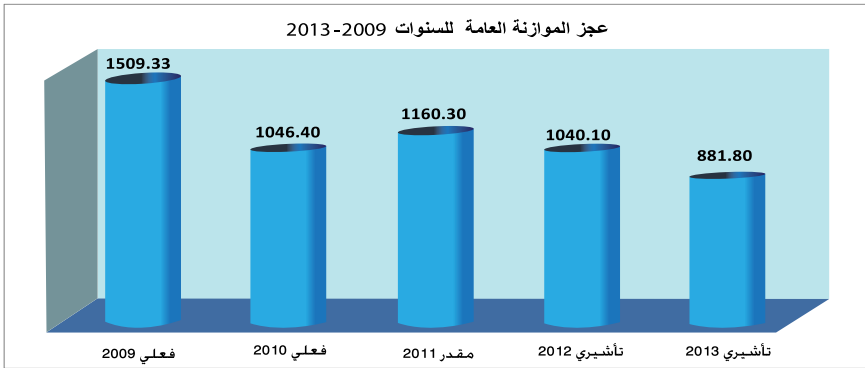


ويتوقع أن ترتفع نسبة هذه النفقات من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 إلى 5.1% ثم إلى 5.3% في عام 2013 لتبلغ بذلك حصتها من إجمالي النفقات حوالي 16.1%.



ثالثاً : العجز المالي .

وترتيباً على هذه التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات، يتوقع أن يبلغ العجز المالي بعد المنح الخارجية لعام 2011 ما مقداره 1160.3 مليون دينار أو ما نسبته 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بالمقارنة مع عجز نسبته 5.4% في عام 2010 وليواصل هبوطه إلى 4.5% في عام 2012 و 3.5% في عام 2013، ليلامس بذلك المستويات الآمنة المتعارف عليها دولياً .



خلاصة الموازنة العامة للسنوات 2009-2013

بالمليون دينار

البيان	فعلي 2009	فعلي 2010	مقدر 2011	تأثيري 2012	تأثيري 2013
الإيرادات المحلية	4,187.9	4,260.1	4,768.7	5,257.6	5,795.3
المنح الخارجية	333.4	401.7	440.0	300.0	300.0
مجموع الإيرادات العامة	4,521.3	4,661.8	5,208.7	5,557.6	6,095.3
التنفقات الجارية	4,586.0	4,745.4	5,344.8	5,416.1	5,635.8
التنفقات الرأسمالية	1,444.6	962.8	1,024.2	1,181.6	1,341.3
مجموع التنفقات العامة	6,030.6	5,708.2	6,369.0	6,597.7	6,977.1
عجز الموازنة العامة					
بعد المنح	1,509.3 -	1,046.4 -	1,160.3 -	1,040.1 -	881.8 -
قبل المنح	1,842.7 -	1,448.1 -	1,600.3 -	1,340.1 -	1,181.8 -
عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج					
بعد المنح	8.5% -	5.4% -	5.5% -	4.5% -	3.5% -
قبل المنح	10.3% -	7.4% -	7.6% -	5.8% -	4.7% -
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	17,815.6	19,527.9	21,000.0	23,100.0	25,200.0

مؤشرات الملاءمة المالية					
البيان	فعلي 2009	فعلي 2010	مقدر 2011	تأثيري 2012	تأثيري 2013
نسبة الإيرادات العامة للناتج	25.4%	23.9%	24.8%	24.1%	24.2%
نسبة الإيرادات المحلية للناتج	23.5%	21.8%	22.7%	22.8%	23.0%
نسبة المنح الخارجية للناتج	1.9%	2.1%	2.1%	1.3%	1.2%
نسبة التنفقات العامة للناتج	33.9%	29.2%	30.3%	28.6%	27.7%
نسبة التنفقات الجارية للناتج	25.7%	24.3%	25.5%	23.4%	22.4%
نسبة التنفقات الرأسمالية للناتج	8.1%	4.9%	4.9%	5.1%	5.3%
نسبة التنفقات الرأسمالية للتنفقات العامة	24.0%	16.9%	16.1%	17.9%	19.2%
تغطية الإيرادات المحلية للتنفقات العامة	69.4%	74.6%	74.9%	79.7%	83.1%
تغطية الإيرادات المحلية للتنفقات الجارية	91.3%	89.8%	89.2%	97.1%	102.8%



إجمالي النفقات العامة المقدرة للسنة المالية 2011

(بالدينار)

مجموع الفصل	النفقة			الجارية	المخصص	
	الراسمائية	قروض	خزينة		عنوانه	رقمه
35033000	0	0	0	35033000	الديوان الملكي الهاشمي	0101
13866000	0	0	0	13866000	مجلس الأمة	0201
27613900	7880000	0	7880000	19733900	رئاسة الوزراء	0301
709000	44800	0	44800	664200	رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي	0302
683500	158500	0	158500	525000	رئاسة الوزراء/دائرة الشراء الموحد	0303
2838500	72000	0	72000	2766500	رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية	0304
744800	28800	0	28800	716000	ديوان المظالم	0350
968000	108000	0	108000	860000	وزارة الشؤون البرلمانية	0380
7628200	775200	0	775200	6853000	ديوان المحاسبة	0400
4936700	3850600	0	3850600	1086100	وزارة تطوير القطاع العام	0501
2407000	908000	0	908000	1499000	ديوان الخدمة المدنية	0601
708800	136800	0	136800	572000	وزارة التنمية السياسية	0701
983429000	32233000	0	32233000	951196000	وزارة الدفاع	0801
162392000	36985000	0	36985000	125407000	الخدمات الطبية الملكية	0802
1798600	381600	0	381600	1417000	المركز الجغرافي الملكي الأردني	0901
18079000	2098000	0	2098000	15981000	وزارة الداخلية	1001
8353800	2048800	0	2048800	6305000	وزارة الداخلية/دائرة الأحوال المدنية والجوازات	1002
481300000	32400000	0	32400000	448900000	وزارة الداخلية/ الأمن العام	1003
149651000	26100000	0	26100000	123551000	وزارة الداخلية/الدفاع المدني	1004
133170000	13770000	0	13770000	119400000	وزارة الداخلية/قوات الحرك	1005
51776000	12825000	0	12825000	38951000	وزارة العمل	1101
14910000	5789000	0	5789000	9121000	دائرة قاضي القضاة	1201
41451200	2919200	0	2919200	38532000	وزارة الخارجية	1301
2163000	54400	0	54400	2108600	وزارة الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية	1401
2083469000	139418000	0	139418000	1944051000	وزارة المالية	1501
2155000	448000	0	448000	1707000	وزارة المالية/دائرة الموازنة العامة	1502
23703000	7319000	0	7319000	16384000	وزارة المالية/ الجمارك الأردنية	1503
12330000	936000	0	936000	11394000	وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة	1504
1540000	468000	0	468000	1072000	وزارة المالية/دائرة اللوائح العامة	1505
43023000	616000	0	616000	42407000	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	1506
16019600	8193600	0	8193600	7826000	وزارة الصناعة والتجارة	1601
1036600	169600	0	169600	867000	وزارة الصناعة والتجارة/دائرة مراقبة الشركات	1602
104367140	103227440	56702100	46525340	1139700	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/المجلس القومي للتخطيط	1701
5624908	1979100	0	1979100	3645808	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الإحصاءات العامة	1702
13436011	4828305	0	4828305	8607706	وزارة السياحة والآثار	1801
7026000	2486270	0	2486270	4539730	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	1802
86867000	7545000	4000000	3545000	79322000	وزارة الشؤون البلدية	1901
27945800	25440800	0	25440800	2505000	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	2001
8228600	4506600	0	4506600	3722000	وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية	2002
110317690	92412200	0	92412200	17905490	وزارة الأشغال العامة والإسكان	2101
1256000	148000	0	148000	1108000	وزارة الأشغال العامة والإسكان / دائرة المعطوات الحكومية	2102
23189000	15336000	0	15336000	7853000	وزارة الأشغال العامة و الإسكان/دائرة الأبنية الحكومية	2103
52496000	227114000	1842000	20872000	29782000	وزارة الزراعة	2201
66399200	647922200	0	64792220	1607000	وزارة المياه والري	2301
33266400	24726400	4536000	20190400	8540000	وزارة المياه والري/ سلطة وادي الأردن	2302
3778526	2482240	0	2482240	1296286	وزارة البيئة	2401
719308500	71389000	0	71389000	647919500	وزارة التربية والتعليم	2501
74855000	26962000	0	26962000	47893000	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	2601
435561345	89484345	0	89484345	346077000	وزارة الصحة	2701
119104000	17400000	600000	16800000	101704000	وزارة التنمية الاجتماعية	2801
17404000	5803000	500000	5303000	11601000	وزارة العمل	2901
11484000	8748000	0	8748000	2736000	وزارة الثقافة	3001
878100	81600	0	81600	796500	وزارة الثقافة/دائرة المطبوعات والنشر	3002
680100	57600	0	57600	622500	وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية	3003
97639880	78896000	0	78896000	18743880	وزارة النقل	3101
1832600	184000	0	184000	1648600	وزارة النقل/دائرة الأرصاد الجوية	3103
16210000	13432000	0	13432000	2778000	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	3201
6369043000	1024197000	68180100	956016900	5344846000	المجموع	



المخصصات المقدرة للأناث موزعة حسب الفصول للسنة المالية 2011



إجمالي النفقات الرأسمالية موزعة حسب المحافظات للسنة المالية 2011
(بالدينار)

النفقات الرأسمالية	المحافظة	
638455316	المركز / المستوى الوطني	11
43626782	محافظة اربد	21
26687822	محافظة المفرق	22
25035692	محافظة جرش	23
13341605	محافظة عجلون	24
83076187	محافظة العاصمة	31
27243100	محافظة البلقاء	32
51033784	محافظة الزرقاء	33
15439673	محافظة مادبا	34
28199207	محافظة الكرك	41
27480532	محافظة معان	42
12812365	محافظة الطفيلة	43
31764935	محافظة العقبة	44
1024197000	المجموع	



أهم المستجدات في موازنة عام 2011

تعتبر موازنة عام 2011 ترجمة واقعية لخطة الحكومة لعام 2011 التي ستعمل على ترسيخ قواعد ثابتة لمتطلبات التنمية المستدامة وتأسيس دعائم متينة لانطلاقة أقوى لاقتصادنا الوطني خلال السنوات 2011-2013.

وقد تميزت موازنة عام 2011 باتسامها بمزايا ايجابية عديدة من أبرزها ما يلي :-

أولاً: إنتهاج أسلوب جديد في إعداد الموازنة، حيث قامت الحكومة ولأول مرة هذا العام بتشكيل لجان وزارية قطاعية عهدت إليها مهمة تحديد المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة المدرجة في الموازنة لهذا العام بما يتفق وأولوياتنا الوطنية. كما كفل هذا الأسلوب تحقيق التطابق ما بين المشاريع الرأسمالية الواردة في الموازنة العامة والمشاريع الواردة في البرنامج التنفيذي التنموي الذي تتولى وزارة التخطيط والتعاون الدولي إعداده بالتعاون مع الوزارات والدوائر الحكومية المختلفة .

ثانياً: واقعية التقديرات سواء في جانب الإيرادات أو النفقات حيث يتم بداية تقدير الإيرادات المحلية المتوقع تحصيلها والمنح الخارجية المضمون ورودها للمملكة ثم يتم تحديد حجم العجز المالي المستهدف ليشكل مجموع ذلك سقف الإنفاق العام.

ثالثاً: إظهار المخصصات المالية المرصودة في برامج الوزارات والدوائر الحكومية التي تعنى بشؤون المرأة وإظهار المؤشرات والأنشطة التي تعنى بشؤون الطفل في موازنة عام 2011. وبذلك تعتبر المملكة بهذا التطوير رائدة بين دول المنطقة في مضمار تطبيق الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي.

رابعاً: تنفيذ الحكومة خلال هذا العام جملة من المشاريع الرأسمالية الإستراتيجية الكبرى ورصد المخصصات المالية اللازمة لذلك. ويأتي في مقدمة هذه المشاريع مشروع إنشاء شبكة السكك الحديدية الوطنية ومشروع جر مياه الديسي وكذلك المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي والمشغلة للأيدي العاملة الأردنية والمحفزة لحركة التصدير الوطني وبما يتواءم مع الأولويات الوطنية الواردة في وثيقتي الأجندة الوطنية وكلنا الأردن .

خامساً: إيلاء متطلبات الأمن القومي مزيداً من الاهتمام نظراً لما لذلك من آثار ايجابية واضحة على تعزيز



مناخ الاستقرار حتى يظل الأردن واحة أمن في محيطه الإقليمي. باعتبار ذلك يشكل ركنا أساسيا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في سائر أنحاء المملكة.

سادسا: إظهار موازنة عام 2011 حصة كل محافظة من محافظات المملكة من النفقات العامة وذلك تمهيدا لتطبيق نهج اللامركزية تعزيزا لمشاركة المجتمعات المحلية في صنع القرارات التنموية وفقا لأولوياتها واحتياجاتها من المشاريع الرأسمالية وذلك تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية.

سابعا: الاعتماد بصورة اكبر على مواردنا الذاتية في تغطية إنفاقنا العام في ظل انحسار المنح الخارجية الواردة إلى المملكة. وبحيث يترافق ذلك مع ضبط الإنفاق العام ورفع سويته وتحسين مستوى إنتاجيته وبما يكفل تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وتوزيع مكاسب التنمية ومنافعها على مختلف محافظات المملكة بعدالة تنفيذاً لمضامين التوجيهات الملكية السامية والهادفة إلى توسيع إطار ثمار التنمية ومكاسبها بما يعمل على توسيع قاعدة الطبقة المتوسطة وحماية الطبقة الفقيرة.

ثامنا: تعزيز البيئة الاستثمارية المحلية من خلال توفير منظومة تشريعية متكاملة تهدف إلى اجتذاب الاستثمارات المحلية والخارجية بما يؤدي إلى توسيع نطاق مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في المملكة من خلال تعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في القطاعات الرئيسية وبما يلبي احتياجات المواطنين في سائر أنحاء المملكة من جهة ويعمل على تخفيف الأعباء المالية عن كاهل الخزينة العامة من جهة أخرى.

فالنمو الاقتصادي هو محصلة للتفاعل الإيجابي بين القطاعين العام والخاص والتي أخذت شراكتهما في الآونة الأخيرة تتعزز وتترسخ بشكل واضح .

تاسعا: إيلاء القطاعات ذات الأولوية والمتمثلة بقطاعات التعليم والصحة والنقل والمياه والصرف الصحي مزيداً من الرعاية والاهتمام في موازنة عام 2011. حيث شكلت المخصصات المالية المرصودة لهذه القطاعات نحو 12.7% ، 10.3% ، 3.4% ، 1.6% من إجمالي الإنفاق العام لكل منهم تبعاً. حيث ارتفع مجموع مخصصات هذه القطاعات معا ليصل إلى 1780.1 مليون دينار بارتفاع بلغت نسبته 10.9% عن مستواه المعاد تقديره في عام 2010.



آلية إعداد الموازنة العامة

لقد خطى الأردن خطوات واسعة في مجال إعداد الموازنة بإتباعه أحدث الأسس والتصنيفات الدولية بما يتلاءم مع الأوضاع والسياسات الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تم إدخال التحسينات على أسلوب إعداد الموازنة العامة وتصنيف النفقات والإيرادات وتم البدء بتطبيق منهجية جديدة لربط الموازنة بالتخطيط الإستراتيجي وتبني مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج ضمن إطار الموازنة المتوسط المدى اعتباراً من عام 2008، وكذلك تم إعداد وإصدار قانون جديد لتنظيم الموازنة العامة في الأردن بدلاً من القانون السابق لسنة 1962 لتصبح عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة تعتمد على التخطيط المالي المستقبلي الذي يأخذ بعين الاعتبار الأهداف والأولويات الوطنية.

وبموجب المفهوم الجديد للموازنة الموجهة بالنتائج فقد قامت الوزارات والدوائر الحكومية بتحديد رؤيتها ورسالتها وأهدافها الإستراتيجية وبرامجها ومشاريعها ومؤشرات قياس الأداء على مستوى الأهداف الإستراتيجية والبرامج على أن تكون هذه الأهداف واضحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بوقت وأن تكون منسجمة مع رؤية الوزارة أو الدائرة الحكومية.

كما تم تطبيق إطار الموازنة متوسط المدى للارتقاء بآلية إعداد الموازنة العامة بحيث أصبح يغطي هذا الإطار ثلاث سنوات بدلاً من سنة واحدة لجميع بنود الإيرادات والنفقات بما يمكن الحكومة من رسم السياسة المالية وبناء الموازنة العامة للدولة ضمن رؤية مالية واضحة لتحقيق وضع مالي سليم بالإضافة إلى اعتماد خارطة حسابات جديدة تتوافق مع المعايير الدولية حيث تتضمن هذه الخارطة تصنيفات متعددة جغرافية ووظيفية واقتصادية وتنظيمية وتمويلية تساعد الإدارة المالية على توفير تقارير تحليلية شاملة تلبي إحتياجات الجهات الرسمية والخاصة.

وفي أواخر عام 2009 أقر دولة رئيس الوزراء الجدول الزمني السنوي لإعداد الموازنة العامة ليتم تطبيقه اعتباراً من موازنة عام 2011 والجدول التالي يوضح هذه الإجراءات.



الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة

التاريخ	الإجراء	الجهة المسؤولة
نهاية كانون ثاني	الطلب من الوزارات والوحدات الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة سنوياً بخلاصة حول سياسات وأولويات موازنتها خلال المدى المتوسط متضمنة كافة أنشطتها الجارية وخاصة المتعلقة بالموارد البشرية والنفقات التشغيلية بالإضافة إلى مشاريعها الرأسمالية وبيان مدى أهميتها والتأثير المتوقع من تنفيذها.	دائرة الموازنة العامة
نهاية شباط	قيام الوزارات والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بخلاصات الأولويات والسياسات.	كافة الوزارات والوحدات الحكومية
منتصف آذار	إعداد ورقة شاملة سنوياً تتضمن أولويات وسياسات الحكومة للموازنة العامة خلال المدى المتوسط ورفعها إلى مجلس الوزراء.	وزارة المالية دائرة الموازنة العامة
نهاية آذار	مناقشة ورقة الأولويات والسياسات وإقرارها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها.	مجلس الوزراء
بداية أيار	إعداد ورقة حول الإطار العام للموازنة العامة للمدى المتوسط متضمنة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية الكلية للوضع الحالي والتوقعات المستقبلية للمدى المتوسط وكذلك تقدير النفقات العامة بشقيها الجارية والرأسمالية والإيرادات العامة بجانبها الإيرادات المحلية والمنح الخارجية وبالتالي عجز الموازنة سواء بعد المنح الخارجية أو قبلها بالأرقام المطلقة أو كنسبة من الناتج، ورفعها إلى مجلس الوزراء.	وزارة المالية دائرة الموازنة العامة
5- أيار	مناقشة الإطار العام للموازنة العامة للمدى المتوسط وإقراره بعد إجراء التعديلات المطلوبة.	مجلس الوزراء
منتصف أيار	الطلب من الوزارات والوحدات الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط.	دائرة الموازنة العامة
منتصف تموز	قيام الوزارات والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط.	كافة الوزارات والوحدات الحكومية
منتصف آب	الإنهاء من دراسة مشروعات موازنت الوزارات والوحدات الحكومية وإعداد إطار إنفاق متوسط المدى للموازنة العامة والوحدات الحكومية وإطار متوسط المدى لموازنت الوحدات الحكومية.	دائرة الموازنة العامة
نهاية آب	إعداد بلاغ الموازنة العامة متضمناً تحديد سقف الكلي للإفاق العام والسقوف الجزئية لنفقات الوزارات والوحدات الحكومية على ضوء الإطار العام المحدد للموازنة متوسط المدى وإطار النفقات متوسط المدى.	وزارة المالية دائرة الموازنة العامة
مطلع أيلول	إصدار بلاغ الموازنة العامة بعد إقراره.	مجلس الوزراء
20-أيلول	قيام الوزارات والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط في ضوء بلاغ الموازنة.	كافة الوزارات والوحدات الحكومية
منتصف تشرين الأول	إعداد الملامح والأبعاد الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة وعرضه على المجلس الاستشاري للموازنة للمناقشة وإجراء أي تعديلات عليه.	دائرة الموازنة العامة المجلس الاستشاري للموازنة العامة
20- تشرين الأول	تقديم مشروع قانون الموازنة العامة لمجلس الوزراء لمناقشته وإقراره بعد إجراء التعديلات المطلوبة.	دائرة الموازنة العامة مجلس الوزراء
نهاية تشرين أول	تقديم مشروع القانون إلى مجلس الأمة.	مجلس الوزراء
نهاية كانون أول	مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة وإقراره تمهيداً لصدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة عليه.	مجلس الأمة



مراحل إعداد الموازنة العامة

يمر إعداد الموازنة العامة بعدد من المراحل يمكن إيجازها على النحو التالي :-

- تزويد دائرة الموازنة العامة بسياسات وأولويات الوزارات والدوائر الحكومية.
- الانتهاء من ورقة السياسات والأولويات من قبل دائرة الموازنة العامة.
- حيث تحتوي هذه الورقة الملامح العامة للموازنة وتحديد المجال المالي الذي يساوي (الإيرادات المحلية المتوقعة + المنح الخارجية + العجز المستهدف) (القابل للتحمل)-(النفقات الجارية المتوقعة + النفقات الرأسمالية المتوقعة المستمرة وقيد التنفيذ).
- عرض الورقة على مجلس الوزراء والبدء باجتماعات اللجان الوزارية المرحلة الأولى. حيث تمثل هذه الخطوة المرحلة الأولى من اجتماعات اللجان الوزارية بالاشتراك مع ممثلي وحدة تنفيذ خطة الحكومة في مكتب الرئيس. والتي سينتج عنها قائمة بالأولويات القطاعية لخطة الحكومة لعام 2011.
- قيام الوزارات والدوائر الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها والانتهاء من تحديث ورقة الإطار العام للموازنة. حيث يتم تزويد دائرة الموازنة العامة بالمشاريع والبرامج المفصلة للجهات الحكومية وستقوم الدائرة بتحديث الإطار العام للموازنة بما في ذلك المجال المالي حيث ستعتمد عليه المرحلة الثانية من اجتماعات اللجان.
- اجتماعات اللجان الوزارية لدراسة الإطار العام وتحديث المجال المالي (المرحلة الثانية) حيث سينتج عن هذه الاجتماعات خطة الحكومة الأولية والتي تتضمن قائمة بالمشاريع ذات الأولوية.
- تزويد دائرة الموازنة العامة بالمشاريع الرأسمالية التي تم إقرارها من قبل اللجان الوزارية لأخذها بعين الاعتبار عند تحديد السقوف.
- تحديد سقوف الإنفاق للوزارات والدوائر الحكومية.
- مراجعة نماذج الموازنة وتعديلها عند اللزوم.
- إعداد مسودة بلاغ إعداد الموازنة مرفقا بسقوف الموازنة ونماذج الموازنة.



- قيام دولة رئيس الوزراء بإصدار بلاغ إعداد الموازنة .
- إرسال بلاغ إعداد الموازنة لجميع الوزارات والدوائر الحكومية مرفقا بسقوف الموازنة ونماذج الموازنة.
- قيام الوزارات والدوائر الحكومية بإرسال مشاريع موازنتها إلى دائرة الموازنة العامة وقيام محلي الموازنة بمراجعة هذه المشاريع للتأكد من مطابقتها للسقوف المحددة في بلاغ الرئاسة .
- قيام محلي الموازنة بإدخال مشاريع الموازنات على الحاسوب وسحب مشروع القانون وتدقيقه وإرساله إلى معالي وزير المالية للموافقة عليه .
- عرض مشروع قانون الموازنة على المجلس الإستشاري للموازنة للموافقة عليه ومن ثم إقراره من مجلس الوزراء .
- رفع مشروع قانون الموازنة العامة إلى مجلس الأمة للسير بإقراره وحسب المراحل الدستورية .



المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة خلال المدى المتوسط

هنالك مجموعة من المخاطر التي قد تواجه الموازنة العامة خلال المدى المتوسط 2011-2013. بعضها خارج نطاق السيطرة وبعضها الآخر يتعلق بعدم اتخاذ السياسات والإجراءات المفترض اتخاذها. ويمكن إيجاز أبرز هذه المخاطر على النحو التالي:-

- ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بشكل كبير وما يترتب على ذلك من ارتفاع معدل التضخم وما له من انعكاسات سلبية على الأبعاد الاجتماعية وعلى ارتفاع كلف شراء السلع والخدمات وكلف المشاريع التي تتضمنها الموازنة العامة.
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية كالقمح الذي تشكل فاتورة دعمه حالياً عبئاً واضحاً على الخزينة العامة.
- انخفاض سعر صرف الدولار تجاه العملات الرئيسية كالیورو والین الياباني مما ينجم عنه ارتفاع في قيمة فاتورة المستوردات الأردنية التي تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي.
- تأجيل اتخاذ القرارات الحكومية المتعلقة بإلغاء الإعفاءات الضريبية على السلع الأساسية وعدم تحرير أسطوانة الغاز، ومنح استثناءات للتعين للوزارات والدوائر الحكومية فيما عدا وزارتي التربية والتعليم والصحة.
- الاستمرار في وجود التشوهات السعرية في أسعار الكهرباء والماء وغير ذلك من المخاطر الأخرى.



- حدوث زيادة كبيرة في الإنفاق الجاري والرأسمالي في حال ورود منح خارجية أكبر من المتوقع، الأمر الذي يحمل الموازنة العامة أعباءً أكبر في المستقبل جراء ما يترتب على ذلك من ارتفاع تكاليف الصيانة والاستدامة المتعلقة بالمشاريع الرأسمالية.

- ضعف مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الكبرى عن طريق الشراكة مع القطاع العام (PPP)، وعدم تجاوب البنوك بالشكل الكافي للاحتياجات التمويلية لرجال الأعمال خلال العام القادم.





معلومات الاتصال :

دائرة الموازنة العامة
الشميساني : شارع حسين الجسر - بناية 24
ص. ب 1860 عمان - الأردن
الرمز البريدي 11118
هاتف: 962 6 5666065
الفاكس: 962 6 5666063
البريد الإلكتروني: gbd@gbd.gov.jo
Info@gbd.gov.jo
www.gbd.gov.jo

طبع بدعم من :



USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

مشروع الإصلاح المالي ٢
Fiscal Reform II Project



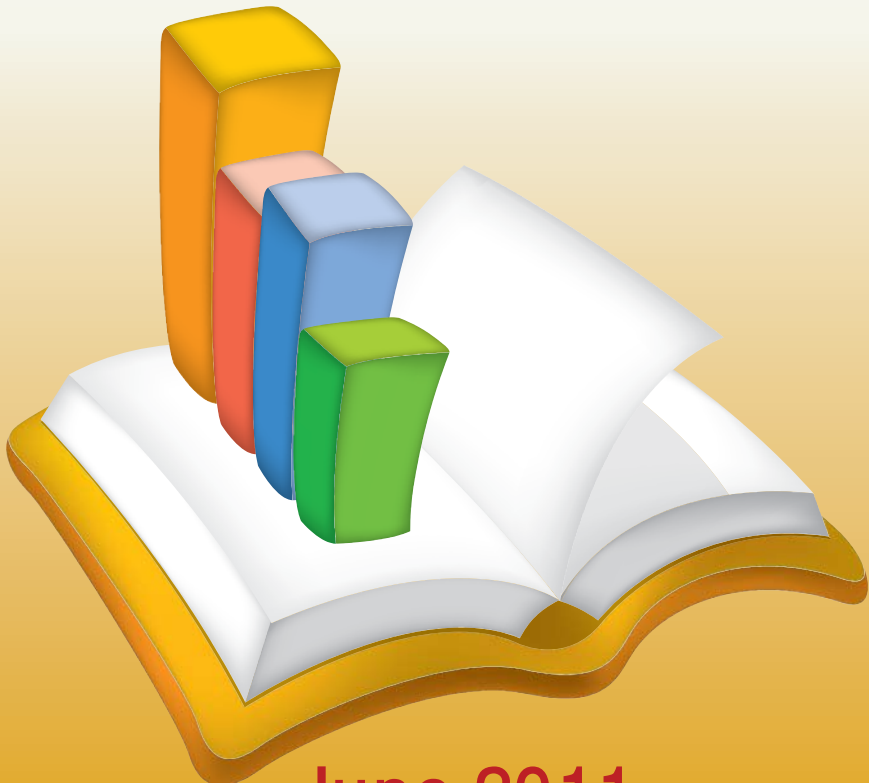


THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN

General Budget Department

Budget In Brief

For The Fiscal Year 2011



June 2011



THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN

General Budget Department

Budget In Brief

For 2011

June 2011



Contents

Subject	Page
Introduction	1
Summary of Economic & Fiscal Performance for 2010	2
Budget Assumptions for 2011	12
Macroeconomic Projections for 2011	19
Main Budget Features for 2011	22
New Characteristics of 2011 Budget	33
Mechanism of General Budget Preparation	37
Stages of General Budget Preparation	41
Potential Risks that the General Budget Might Face in the Medium-Term	44



Our Vision

A transparent public budget that strengthens the pillars of sustainable development and presides over good international practices

Our Mission

The best allocation of available financial resources, in accordance with advanced methodologies that enable the ministries, government departments and units to achieve the national objectives and priorities, surpassing service recipients' expectations

Our Values

**Learning
Transparency
Collaboration
Impartiality
Responsibility**

Introduction

To deepen the concept of Results - oriented Budgeting (ROB) and apply the best international practices by the General Budget Department, **Budget In Brief** was developed. It is a brief, simple, and analytical document that is consistent with the international practices. It also raises the assessment of relevant international bodies for Jordan's budget management, especially in terms of transparency in preparing and implementing the budget, and promoting the principle of informed participation in this area.

Budget In Brief, which is issued for the first time, provides a brief on the General Budget Law for 2011. It examines the following subjects:

- Summary of economic and fiscal performance for 2010.
- Budget assumptions for 2011.
- Macroeconomic projections for 2011.
- Main budget features for 2011.
- New characteristics of the 2011 Budget.
- Mechanism of general budget preparation.
- Budget calendar. **and**
- Potential risks that the general budget might face in the medium-term.




Summary of Economic & Fiscal Performance for 2010

In light of the global economic and financial crisis that negatively affected the economies of most developed countries, and whose consequences impacted other countries in the world, including Jordan, governments worldwide undertook strict corrective measures to deal with imbalances resulted from the crisis. The global crisis was accompanied with increased governmental expenditures, thus leading to a big increase in Jordan's general budget deficit that exceeded JD 1.5 billion in 2009.

The most important actions taken in Jordan are represented in controlling public expenditures, especially current expenditures, by having all governmental agencies reduce their current expenditures by 20% of their operational expenditures. Moreover, vehicle and furniture procurement was stopped, and new employment was frozen, except for the Ministry of Education and the Ministry of Health. Furthermore, costs of travel and hospitality were reduced, and water, electricity, telephone, fuel and other costs were decreased without negatively affecting the level of services provided for the citizens.

In 2010, the Jordanian government also took a number of






measures aiming at promoting a number of economic sectors. Land registration fees and property sale tax were reduced by 50% to improve activity in the real estate market, and increase the volume of local and foreign investments in this sector, which is strongly interrelated with various economic sectors. In the same context, residential real estates were fee-exempt for the first 150 m². The exemption is not limited to transactions implemented by housing companies, but it further extends to cover sales operations carried out between citizens themselves. The retention period of a real estate was also reduced for investment companies with a view to enabling them to have liquidity needed for their businesses.

In the transportation sector, a minimum fee was established for transferring goods via trucks for six months in order to operate and organize the public transportation fleet. Moreover, in order to provide farmers with required funding, the capital of the Agricultural Credit Corporation was increased from 35 to 50 million dinars. In terms of export promotion, the government extended full goods and services exemption from the income tax for an indefinite period. Various sectors benefited from such exemption, especially industry as well as IT and software sectors. With a view to enhancing the standard of living for the





citizens, the government took a number of measures that had a direct effect in this respect. For example, it reduced public transportation fees through subsidizing transportation for university students, increased allocations for the Needy Student Fund and National Aid Fund, and expanded the School Nutrition Program.

The urgent measures taken by the government in 2010 contributed to many positive results achieved by our national economy. The gross domestic product at real prices grew by 3.1% in 2010 compared to 2.3% in 2009. This was accompanied with the reduction of the unemployment rate to reach 12.5% in 2010 compared to 12.9% in 2009.

This is attributed to improvement in domestic demand, both consumption and investment, in 2010 compared to 2009. Such improvement is due to the positive developments in the local investment environment and to the growth in credit facilities granted by banks to the private sector. They increased by 8.5% at the end of 2010 compared to a growth that did not exceed 2.1% in 2009. Furthermore, the improved economic performance is due to improvement in external demand for the Kingdom's goods and services in light of economic recovery in the region in particular and world countries in general.






As for foreign trade and the balance of payments, the Kingdom's exports surged by 17.8% in 2010 while decreased by 19.2% in 2009. Imports also increased by 7.2% while decreased by 16.2% in 2009. These are clear indicators for the improvement in the economic activity, and the recovery of the national economy from the global crisis and its repercussions.

The current account of the balance of payments registered a deficit of 835,8 million dinars in 2010 compared to 802,4 million dinars in 2009. The ratio of the deficit to GDP was 4.3% in 2010 compared to 4.5% in 2009, as a result of the increase in imports of crude oil and its derivatives as well as foodstuff in 2010. This resulted from the significant increase of commodity prices in international markets.

According to available data, the Kingdom's bill for imported crude oil and its derivatives increased to 1,987 million dinars in 2010 compared to 1,396 million dinars in 2009, registering an increase of 42,3% approximately. On the other hand, the bill for imported foodstuff reached around 1,541 million dinars with an increase of 53 million dinars, i.e. 3.5% in 2010.

The Kingdom's inflation rate was affected by these changes. It reached around 5.0% in 2010. Examining its components,





it is noted that the prices of “foodstuff” group increased by 5,0%, while prices of “other goods and services” increased by 6,3%, and “housing” increased by 4,2%. However, the increase in prices of “clothes and shoes” did not exceed 1,9%.

With regard to monetary developments, data issued by the Central Bank indicate that local liquidity grew by 11,5% at the end of 2010 compared to 9,3% at the end of 2009. The increase in local liquidity during this year came mainly as a result of the increase in net domestic assets that increased by 9,8% compared to a 0,6% decrease in 2009. This indicates the increase in the contribution of the banking system in funding various economic activities through credit facilities provided to both public and private sectors alike during 2010.

The Central Bank continued to maintain a convenient level of foreign currency reserves that increased to more than 12.2 billion dollars at the end of 2010, with an increase of 1,360 million dollars, i.e. 12.5% compared to their level in 2009. They covered more than eight months of the Kingdom's imports of goods and services.

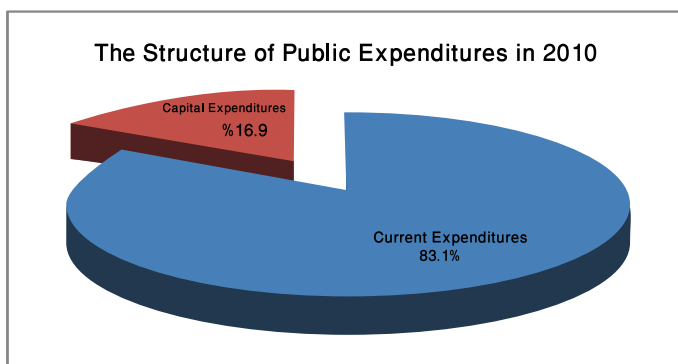
With respect to the public finance and public debt, the






government paid significant attention to this sector, aiming at restoring the balance of the public finance that is considered a main pillar of sustainable development, especially after the 2009 fiscal deficit exceeded safety limits. The government was able to reduce the fiscal deficit by half a billion dinars approximately, i.e. 30.6% compared to its level in 2009. The deficit thereby reached 1,046 million dinars in 2010, forming a 5.4% of GDP. It was reduced by more than 3 percentage points of GDP compared to its level in 2009, thanks to all continuous efforts exerted in this field.

Public expenditures fell down by 5.3% compared to their level in 2009 to reach 5,708.2 million dinars, i.e. 29.2% of GDP compared to 33.9% in 2009. This reduction was a result of the decrease in capital expenditures by 33.4% and the increase in current expenditures by 3.5% compared to their levels in 2009.





The decrease in capital expenditures in 2010 indicates that they turned back to their normal level, whether in absolute numbers or as a percentage of GDP. However, the increase in current expenditures in 2010 is mainly attributed to the increase in teacher salaries by 25%, increased financial allocations to cover the university study costs for children of teachers admitted to public universities, and increased gas subsidy allocations to expand the middle-income segment and protect the poor.

Domestic revenues have increased by 1.7% in 2010 compared to their registered level in 2009. This came mainly as a result of the increase in sales tax by 17.6% compared to its level in 2009, on the one hand, and the decrease in the revenues of income tax and profits by 18.3%, and "property sales tax and land registration fees" by 5.0%, on the other hand.

The main reason for the reduction of income tax revenues in 2010 is the decrease in the profits of public shareholding companies in 2009, especially banks, due to the consequences of the global financial crisis. However, the increase in sales tax revenues is due to measures taken in 2010. One of the main measures is the increase in special sales tax on certain non-staple commodities such as tobacco, cigarettes, alcoholic drinks, mobile phones, e-tracking, international calls, and gasoline.

In the same regard, the government took into consideration





to accompany such actions with some measures to protect the poor and expand the middle-income segment. Therefore, the government increased subsidies for bread and gas in light of increase in global prices, and maintained the exemptions of basic foodstuffs as they have a direct impact on a wide range of segments in the society.

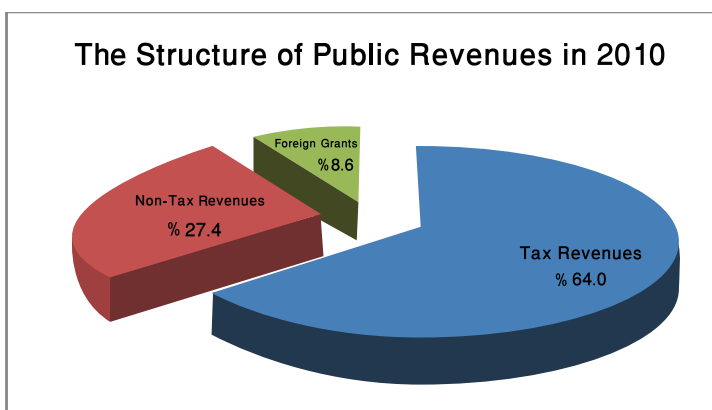
Furthermore, the new Income Tax Law reduced taxes imposed on all taxpayers, especially individuals. It also contributed to increasing the purchasing power of this large segment of citizens that, in turn, contributed to protecting both middle- income and the poor segments equally.

The new Income Tax Law also contributed to promoting investment and addressing bottlenecks in some national economic sectors to enable them to achieve high growth rates. This was accomplished through decreasing income tax by different percentages for all companies working in several economic sectors. In addition, income derived from exports continued to be exempted. Sales tax was also reduced for hotel rooms from 16% to 8% with a view to promoting the tourism sector and increasing its contribution to GDP.



In this regard, the government borrowed about 750 million dollars in November this year through floating bonds in the international market. The coverage surpassed the volume of bonds floated by 324%, and the interest rate did not exceed 3.875%. This reflects foreign investors' trust in the Jordanian economy, and the attraction of the local investment environment.

There is no doubt that such borrowing, in addition to its positive effects on foreign investment flows to the Kingdom, contributes to help the private sector to obtain funding from the local banking institutions, and avoid competition with the public sector in this area



In light of developments of the public finance, the net public debt has reached around 11,462.8 million dinars at the end of 2010, i.e. 58.7% of GDP compared to 9,660 million dinars, i.e. 54.2% in 2009. This debt is divided to 60% for net domestic debt and 40% for foreign debt.



Development Of Main Economic Indicators

Indicator	2009	2010
GDP growth at constant prices	2.3 %	3.1 %
Inflation rate	-0.7 %	5.0 %
Unemployment rate	12.9 %	12.5 %
Growth of domestic exports	-19.2 %	17.8 %
Growth of imports	-16.2 %	7.2 %
Bill of crude oil & its derivatives (million dinars)	1,396	1,987
Current account deficit as a percentage of GDP	-4.5 %	-4.3 %
Growth of domestic liquidity	9.3 %	11.5 %
Official foreign currency reserves (billion dollars)	10.9	12.2

Indicator	2009	2010
Growth of credit facilities granted by commercial banks	2.1%	8.5%
Public expenditures (million dinars) As a percent of GDP	6,030.6 33.9%	5,708.2 29.2 %
Public revenues (million dinars) As a percent of GDP	4,521.3 25.4%	4,661.8 23.9%
General budget deficit (million dinars) As a percent of GDP	-1,509.3 -8.5%	-1,046.4 -5.4%
Foreign debt (million dinars) As a percent of GDP	3,869.0 21.7%	4,610.8 23.6%
Domestic debt (million dinars) As a percent of GDP	5,791.0 32.5%	6,852.0 35.1%




Budget Assumptions for 2011

To ensure the restoration of public finance balance, and to stimulate investment conducive to high real growth rates for our national economy and to increase new and renewed job opportunities for our labor force, the government shall continue exerting more efforts to deepen the fiscal and economic reforms in the Kingdom. The reform approach shall ensure the optimal allocation of available financial resources by sector and location. Moreover, it shall ensure improvement in public expenditure efficiency and productivity, which, in return, shall minimize and contain the general budget deficit within safety limits. Such a step shall maintain fiscal and monetary stability in the Kingdom that is considered the main pillar of economic growth viability.

We shall move in solid steps toward strengthening a comprehensive reform process and its several dimensions, viz: financial, economic, and social dimensions. Those dimensions are based on main principles and cornerstones, of which participation, social solidarity,






accountability, transparency, and follow-up top these principles. They can be achieved through implementing the medium-term expenditure framework, and deepening the Results-oriented Budgeting (ROB) concept as well as gender- and child-responsive budgets.

This shall strengthen the capacity of the national economy in terms of dealing with new economic and fiscal developments efficiently and ably. Such principles shall also enable the Kingdom to fulfill its commitments, strengthen its credibility before donors and lenders, and improve local investment environment and investor's trust in the Jordanian economy. In addition, they shall stimulate the economic growth with a view to witnessing its positive effects by the citizens in all governorates.

The government is willing to take required administrative and legislative measures, and complete the main infrastructure of decentralization to strengthen the participation of local communities in the developmental process.





In light of elaborated discussions conducted by sectoral ministerial committees on continuous, underway and new capital projects consistent with our national priorities and in harmony with the Ex-

1) ecutive Development Program, the ceiling of total public expenditure along with partial ceilings were identified in the 2011 budget. The identification is based on a set of cornerstones as follows:

Progress at solid and clear-cut steps in fiscal and economic reform processes that aim at enabling the fiscal policy to reduce the general budget deficit and public debt to safety levels. In addition, achieve fiscal stability that strengthens the corner-

2) stones of financial and monetary stability in the Kingdom, promotes Jordan's position on the global investment map, and strengthens its credit rating in international financial markets.

Depend more on our domestic revenues to cover public expenditure in light of the reduction of foreign grants to the Kingdom. This dependence shall be accompanied by rigorous efforts to

3) enhance public expenditure and its productivity. It shall ensure the improvement of government services given to the citizens, and distribute development gains to all gover-



norates in the Kingdom.

Allocate available financial resources to ensure the distribution of development benefits to all governorates on equal footing. Such a step shall pave the way to imple-

- 4) ment the decentralization approach, and activate the participation of local communities in identifying their main developmental needs in all governorates. In addition, controls ensuring that all governorates receive their allocated appropriations shall be developed.

Strengthen local investment environment through providing an integrated legislative system that aims at attracting domestic and foreign investments to expand the scope of the private sector's contribution to the economic activity in the Kingdom. In addition, deepening public


- 5) and private partnership to implement vital mega development projects in main sectors. Such an effort aims, on the one hand, to meet the needs of the citizens all over the Kingdom. On the other hand, it aims to reduce financial burdens on the public treasury.

- 6) Continue rigorous progress toward the implementation of the ROB. Moreover, deepen the ROB concept in government institutions, in order to achieve the desired results of financial appropriations allocated to their programs, and strengthen transparency and accountability principles.

Commit to the public debt ceiling as a percentage of

- 7) GDP. The ceiling shall not exceed 60% as identified in the Public Debt Management Law. This aims to strength-





en the Kingdom's credibility on regional and international levels in terms of solid progress made toward fiscal reform in particular and economic reform in general. and
Select development projects that have economic and social returns, create job opportunities, and stimulate investment in all governorates, in accordance with national priorities stated in the National Agenda and "We Are All Jordan" documents. It shall also take into account the capability of each government ministry and department to implement those projects on time and realize desired levels.

Revenue and expenditure projections for 2011-2013 were based on the assumed adoption of the following policies and measures by the government:


1. Control operating expenditures, especially items related to fuel, electricity, water, telephone, and travel expenses by highlighting the Cabinet's decisions issued in this respect. The use of government cars shall be minimized, delegation and official committee's travels shall be confined to urgent needs, and receipt of official delegations shall be controlled. Moreover, expenses of official banquets shall be limited, expenses on official advertisements in newspapers and other mass media shall be rationed, and renting of government buildings shall be reduced. All government ministries and departments should commit to clear due bills for those



expenditures during the same year without any postponement.

2. Limit subsidies provided to government units, current subsidy in particular, and urge units to depend on their domestic revenues to cover their expenditures.
3. Continue merging government institutions of similar tasks. Moreover, no new government institutions or bodies shall be established.
4. Amend the Expropriation Law in order to reach a fair amount of compensation for both parties by changing the present applicable mechanism that places heavy financial burdens on the public treasury.
5. No change orders shall be made on projects whose tenders were awarded in accordance with the Government Works Bylaw as well as the Supplies Bylaw unless a commitment document was obtained in due form. Consequently, legislation regulating such a case should be amended.
6. Continue stopping car and furniture purchase.
7. Allocate extra appropriations to subsidize official universities as of the 2011 budget by 40 million dinars due to the elimination of the Extra University Fees Law and its Amendments.



- 
8. Increase living cost allowances by 20 JD for each worker and retiree in both civil and military agencies as of 2011. The cost was estimated at 165 million dinars.
 9. Support the Civil and Military Service Consumer Corporations by 10 million dinars each with a view to subsidizing the prices of staple commodities sold to customers. **and**
 10. Eliminate tax on diesel and kerosene, and reduce it on gasoline Octane 90 by 6% to reduce burdens placed on citizens, especially the poor and middle- and low-income segments.



Macroeconomic Projections for 2011

The 2011 budget is developed based on the Following main projections:

1. Regional and global economies shall continue recovering from the consequences of the global financial and economic crisis. The recovery shall reflect positively in the performance of our national economy.
2. Global petrol prices shall range between 90-95\$ per barrel.
3. GDP growth shall reach 9%-10% at current prices during 2011-2013. However, it shall reach 3.5%- 4% in 2011, 4.5% in 2012, and 5% in 2013 at real prices.
4. Inflation rate measured by consumer price index shall reach 5%-5.5%, 4.5% and 4% in 2011, 2012 and 2013 respectively.
5. National exports shall grow at 8% in 2011 and 10% in 2012 and 2013 respectively.
6. Imports shall grow at 7% in 2011 and 8.5% in 2012 and 2013.



7. Remittances of Jordanians working abroad shall grow at 5-6% in 2011 and 5-7% in 2012 and 2013.
8. The current account of the balance of payments as a percentage of GDP shall decrease from 7.6% in 2010 to 7.4% in 2011. It shall continue decreasing to reach 6.9% in 2012 and 2013.
9. The volume of credit facilities granted by commercial banks to the private sector shall increase by 7% in 2011 and 9% in 2012 and 2013.
10. Sufficient levels of foreign currency reserves shall be maintained by the Central Bank to cover the Kingdom's imports of goods and services for seven to eight months. **and**
11. The balance of the net public debt shall not exceed the ceiling stated in the Public Debt Management Law that is 60% of GDP at current prices during 2011-2013.



Macroeconomic Projections For 2011 – 2013

(%)

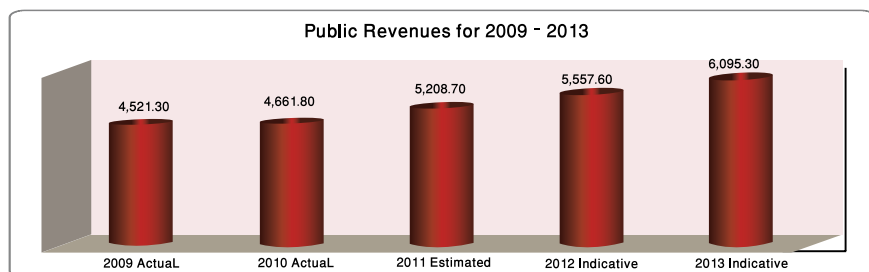
	2011	2012	2013
Growth of GDP at current prices	9,0-10,0	9,0-10,0	9,0-10,0
Growth of GDP at real prices	3,5 - 4,0	4,5	5,0
Inflation rate (CPI)	5,0-5,5	4,5	4,0
Growth of exports	8,0	10,0	10,0
Growth of imports	7,0	8,5	8,5
Current account deficit as a percent of GDP	7,4	6,9	6,9
Growth of Jordanian remittances	5,5	6,0	6,0
Growth of credit facilities	7,0	9,0	9,0
Import Coverage of Foreign Reserves (in months)	7 - 8	7 - 8	7 - 8



Main Budget Features for 2011

I. Public Revenues

Public revenues for 2011 are estimated at around 5,208.7 million dinars, which is around 24.8% of GDP against 23.9% in 2010. However, it is expected that this ratio shall reach 24.1% and 24.2% in 2012 and 2013 respectively.

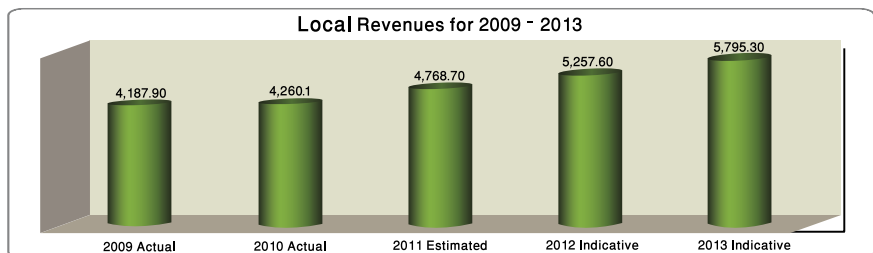


Those revenues are distributed as follows:

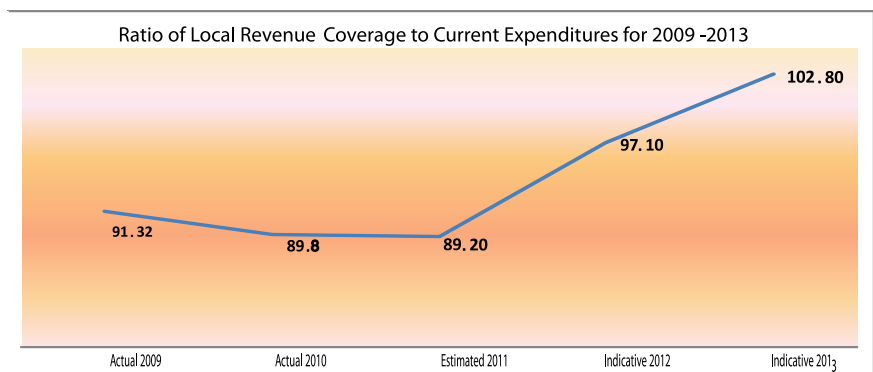
1. Local Revenues:

Local revenues in 2011 are estimated at around 4,768.7 million dinars, registering a growth of 11,9% compared to their level in 2010. Their ratio to GDP shall reach about 22,7% compared to 21,8% in 2010.





Accordingly, the ratio of local revenue coverage to current expenditures shall fall from 89,8% in 2010 to 89,2% in 2011. However, it shall increase to reach 97,1% in 2012 and to cover all current expenses plus about 11,9% of capital expenditures in 2013. This proves expected improvement in strengthening the principle of self-dependence.

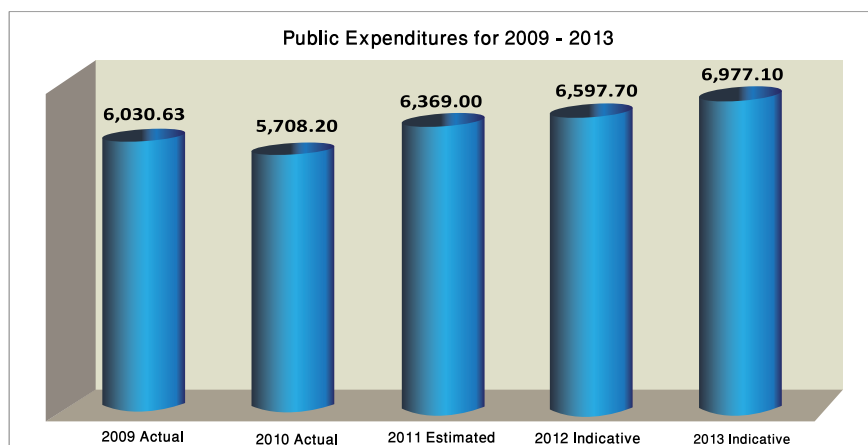


2. Foreign Grants:

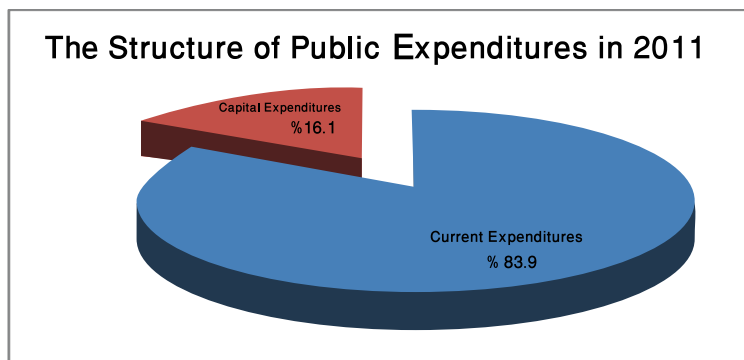
Foreign grants are estimated at 440 million dinars in 2011 compared to 401.7 million dinars in 2010

II. Public Expenditures :

Public expenditures are estimated at 6,369.0 million dinars in 2011 compared to 5,708.2 million dinars in 2010. They increase by 660.8 million dinars (11.6%), i.e. forming 30.3% of GDP compared to 29.2% in 2010.



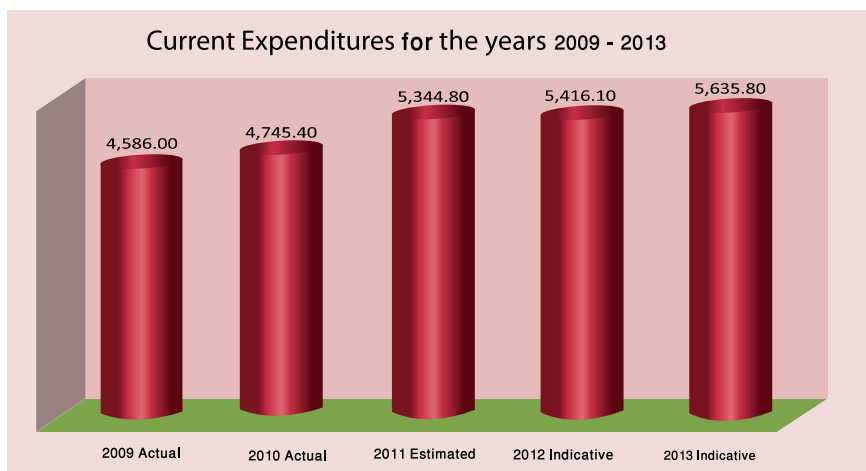
It is expected that this percentage shall decrease to 28,6% in 2012 then to 27,7% in 2013. Public expenditures are distributed as follows:





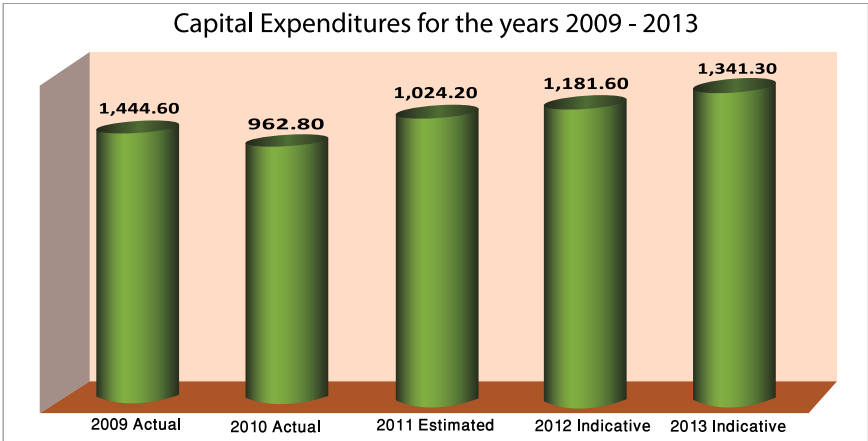
1. Current Expenditures:

Current expenditures are estimated at 5,344.8 million dinars in 2011, with an increase of no more than 599.4 million dinars (12.6%) compared to their level in 2010. They shall form around 25.5% of GDP against 24.3% in 2010. This percentage is expected to decrease to 23.4% and 22.4% in 2012 and 2013 respectively.

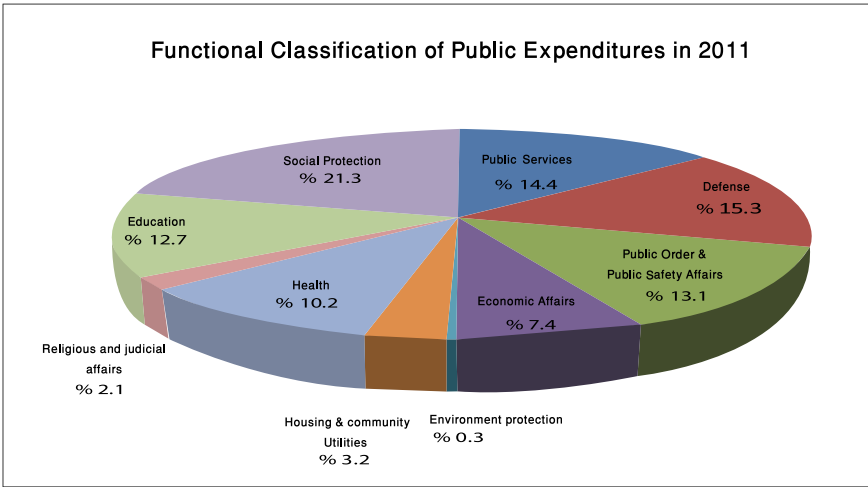


2. Capital Expenditures:

Capital expenditures are estimated at around 1,024.2 million dinars in 2011, i.e. 4.9% of GDP. Thereby, they register a 61.4 million dinars increase or 6.4% over their level in 2010.

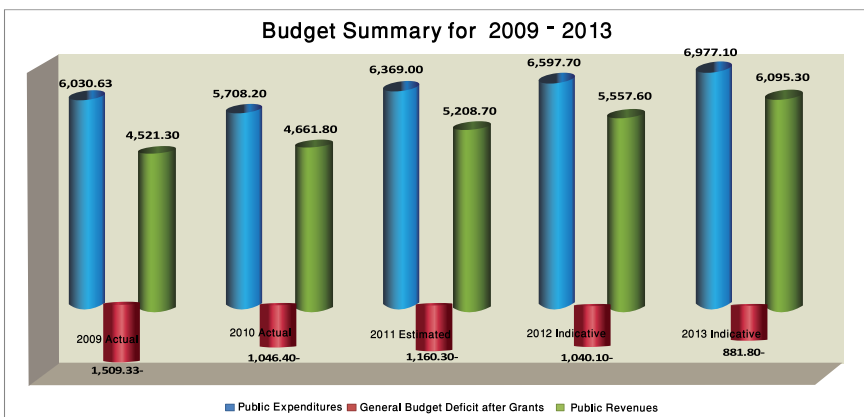
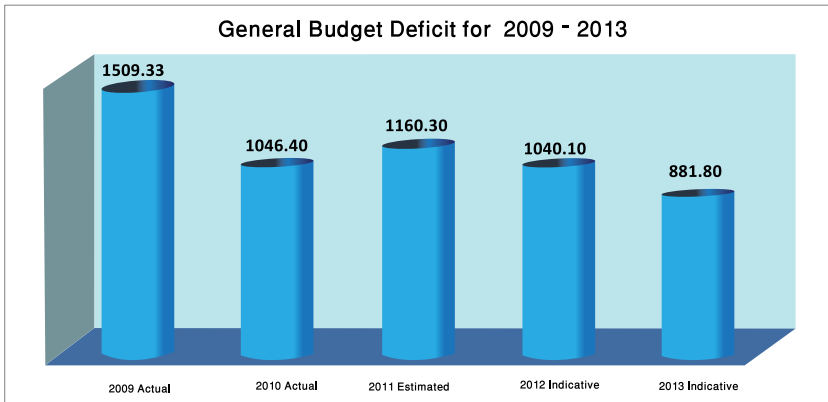


It is expected that the ratio of those expenditures to GDP shall increase to 5.1% in 2012 and 5.3% in 2013, reaching 16.1% of total expenditures.



III. Fiscal Deficit:

Based on the developments of revenues and expenditures, it is expected that the fiscal deficit shall reach (after foreign grants) about 1,160.3 million dinars or 5.5% of GDP in 2011 compared to a deficit of 5.4% in 2010. It is also expected to continue falling to 4.5% in 2012 and 3.5% in 2013, reaching safety limits recognized internationally.



Summary of the General Budget for 2009 - 2013

(Million JD)

Description	Actual 2009	Actual 2010	Estimated 2011	Indicative 2012	Indicative 2013
Domestic revenues	4,187.9	4,260.1	4,768.7	5,257.6	5,795.3
Foreign grants	333.4	401.7	440.0	300.0	300.0
Overall public revenues	4,521.3	4,661.8	5,208.7	5,557.6	6,095.3
Current expenditures	4,586.0	4,745.4	5,344.8	5,416.1	5,635.8
Capital expenditures	1,444.6	962.8	1,024.2	1,181.6	1,341.3
Total public expenditures	6,030.6	5,708.2	6,369.0	6,597.7	6,977.1
General budget deficit					
Including grants	-1,509.3	-1,046.4	-1,160.3	-1,040.1	-881.8
Excluding grants	-1,842.7	-1,448.1	-1,600.3	-1,340.1	-1,181.8
General Budget Deficit as a percentage of GDP					
Including grants	-8.5%	-5.4%	-5.5%	-4.5%	-3.5%
Excluding grants	-10.3%	-7.4%	-7.6%	-5.8%	-4.7%
GDP at current prices	17,815.6	19,527.9	21,000.0	23,100.0	25,200.0

Financial Solvency Indicators

Description	Actual 2009	Actual 2010	Estimated 2011	Indicative 2012	Indicative 2013
Ratio of Public revenues to GDP	25.4%	23.9%	24.8%	24.1%	24.2%
Ratio of local revenues to GDP	23.5%	21.8%	22.7%	22.8%	23.0%
Ratio of foreign grants to GDP	1.9%	2.1%	2.1%	1.3%	1.2%
Ratio of Public expenditures to GDP	33.9%	29.2%	30.3%	28.6%	27.7%
Ratio of current expenditures to GDP	25.7%	24.3%	25.5%	23.4%	22.4%
Ratio of capital expenditures to GDP	8.1%	4.9%	4.9%	5.1%	5.3%
Ratio of capital expenditures to public expenditures	24.0%	16.9%	16.1%	17.9%	19.2%
Ratio of local revenue coverage to public expenditures	69.4%	74.6%	74.9%	79.7%	83.1%
Ratio of local revenue coverage to current expenditures	91.3%	89.8%	89.2%	97.1%	102.8%



Total Estimated Public Expenditures for the Fiscal Year 2011

No.	Chapter Title	Expenditures				Total of Chapter
		Current	Treasury	Capital Loans	Total	
0101	Royal Hashemite Court	35033000	0	0	0	35033000
0201	Parliament	13866000	0	0	0	13866000
0301	The Cabinet and Prime Minister's Office / Legislation and Opinion Bureau	19733900	7880000	0	7880000	27613900
0302	The Cabinet and Prime Minister's Office / Legislation and Opinion Bureau	664200	44800	0	44800	709000
0303	The Cabinet and Prime Minister's Office/Joint Procurement Department	525000	158500	0	158500	683500
0304	The Cabinet and Prime Minister's office/Jordan News Agency	2766500	72000	0	72000	2838500
0350	Ombudsman Bureau	715000	28800	0	28800	744800
0380	Ministry of Parliament Affairs	860000	108000	0	108000	968000
0401	Audit Bureau	6853000	775200	0	775200	7628200
0501	Ministry of Public Sector Development	1086100	3850600	0	3850600	4936700
0601	Civil Service Bureau	1499000	908000	0	908000	2407000
0701	Ministry of Political Development	572000	136800	0	136800	708800
0801	Ministry of Defence	951196000	32233000	0	32233000	983429000
0802	Royal Medical Services	125407000	36985000	0	36985000	162392000
0901	Jordan Royal Geographic Centre	1417000	381500	0	381600	1798600
1001	Ministry of Interior	15981000	2098000	0	2098000	18079000
1002	Ministry of Interior/Civil Status and Passports Department	6305000	2048800	0	2048800	8353800
1003	Ministry of Interior/Public Security	448900000	32400000	0	32400000	481300000
1004	Ministry of Interior/Civil Defence	123551000	26100000	0	26100000	149651000
1005	Ministry of Interior / Gendarmerie Forces	119400000	13770000	0	13770000	133170000
1101	Ministry of Justice	38951000	12825000	0	12825000	51776000
1201	Supreme Judge Department	9124000	5789000	0	5789000	14913000
1301	Ministry of Foreign Affairs	38532000	2919200	0	2919200	41451200
1401	Ministry of Foreign Affairs / Palestinian Affairs Department	2108000	54400	0	54400	2163000
1501	Ministry of Finance	1944051000	139418000	0	139418000	2083469000
1502	Ministry of Finance/General Budget Department	1707000	448000	0	448000	2155000
1503	Ministry of Finance/Customs Department	16384000	7319000	0	7319000	23703000
1504	Ministry of Finance/Lands and Survey Department	11394000	936000	0	936000	12330000
1505	Ministry of Finance/General Supplies Department	1072000	468000	0	468000	1540000
1506	Ministry of Finance/Income and Sales Tax Department	42407000	616000	0	616000	43023000
1601	Ministry of Industry and Trade	7826000	8193600	0	8193600	16019600
1602	Ministry of Industry and Trade/Companies Control Department	867000	169600	0	169600	1036600
1701	Ministry of Planning and International Cooperation/National Planning Council	1139700	46525340	56702100	103227440	104367140
1702	Ministry of Planning/Department Of Statistics	3645808	1979100	0	1979100	5624908
1801	Ministry of Tourism and Antiquities	8607706	4828305	0	4828305	13436011
1802	Ministry of Tourism and Antiquities/Antiquities Department	4539730	2486270	0	2486270	7026000
1901	Ministry of Municipal Affairs	79322000	3545000	4000000	7545000	86867000
2001	Ministry of Energy and Mineral Resources	2805000	25440800	0	25440800	27945800
2002	Ministry of Energy and Mineral Resources/Natural Resources Authority	3722000	4506600	0	4506600	8228600
2101	Ministry of Public Works and Housing	17905490	92412200	0	92412200	110317690
2102	Ministry of Public Works and Housing/gov't Tenders Dept	1108000	148000	0	148000	1256000
2103	Ministry of Public Works and Housing/Government Buildings Department	7853000	15336000	0	15336000	23189000
2201	Ministry of Agriculture	29782000	20872000	1842000	22714000	52496000
2301	Ministry of Water and Irrigation	1607000	64792200	0	64792200	66399200
2302	Ministry of Water and Irrigation/Jordan Valley Authority	8540000	20190400	4536000	24726400	33264400
2401	Ministry of Environment	1296286	2482240	0	2482240	3778526
2501	Ministry of Education	647919500	71389000	0	71389000	719308500
2601	Ministry of Higher Education and Scientific Research	478993000	26962000	0	26962000	748650000
2701	Ministry of Health	346077000	89484345	0	89484345	435561345
2801	Ministry of Social Development	101704000	16800000	600000	17400000	119104000
2901	Ministry of Labour	11601000	5303000	500000	5803000	17404000
3001	Ministry of Culture	2736000	8748000	0	8748000	11484000
3002	The Cabinet and Prime Minister's Office/Press and Publication Department	795000	81600	0	81600	876600
3003	Ministry of Culture/National Library Department	622300	87600	0	87600	680100
3101	Ministry of Transport	18743880	78896000	0	78896000	97639880
3103	Ministry of Transport/Meteorology Department	1648600	184000	0	184000	1832600
3201	Ministry of Information Technology and Communications	2778000	13432000	0	13432000	16210000
	Total	53484846000	956016900	68180100	1024197000	63694303000



Allocations estimated for females in 2011, by Chapter

(JD)

Chapter		2011
No.	Title	
0101	Royal Hashemite Court	2851250
0201	Parliament	1908970
0301	Prime Ministry Cabinet	3753701
0302	Prime Ministry Cabinet/Legislation & Opinion Bureau	119556
0303	Prime Ministry Cabinet/Joint Procurement Department	179877
0304	Prime Ministry Cabinet/Jordan News Agency	447696
0350	Ombudsman Bureau	272080
0380	Ministry of Parliamentary Affairs	240800
0401	Audit Bureau	1576190
0501	Ministry of Public Sector Development	456162
0601	Civil Service Bureau	569621
0701	Ministry of Political Development	247676
0901	Royal Jordanian Geographic Center	350220
1001	Ministry of Interior	3863557
1002	Ministry of Interior/ Civil Status & Passports Department	1759599
1101	Ministry of Justice	7635796
1201	Supreme Judge Department	340000
1301	Ministry of Foreign Affairs	9489464
1401	Ministry of Foreign Affairs/ Palestinian Affairs Department	952218
1501	Ministry of Finance	355920000
1502	Ministry of Finance/ General Budget Department	349090
1503	Ministry of Finance/ Jordanian Customs	366000
1504	Ministry of Finance/ Lands & Survey Department	2993900
1505	Ministry of Finance/ General Supplies Department	279720
1506	Ministry of Finance/ Income & Sales Tax Department	3940000
1601	Ministry of Industry & Trade	2728869
1602	Ministry of Industry & Trade/ Companies Controller Department	242270
1701	Ministry of Planning & International Cooperation/ National Council for Planning	27084100
1702	Ministry of Planning & International Cooperation/ Department of Statistics	1602626
1801	Ministry of Tourism & Antiquities	421000
1802	Ministry of Tourism & Antiquities/ Department of Antiquities	610000
1901	Ministry of Municipalities Affairs	1244155
2001	Ministry of Energy & Mineral Resources	705900
2002	Ministry of Energy & Mineral Resources/ Natural Resources Authority	416500
2101	Ministry of Public Works & Housing	1790900
2102	Ministry of Public Works & Housing/ Government Tenders Department	510980
2103	Ministry of Public Works & Housing/ Government Buildings Directorate	3022740



Allocations Estimated For females in 2011, by Chapter (Cont.)

Chapter		(JD)
No.	Title	2011
2201	Ministry of Agriculture	6929200
2301	Ministry of Water & Irrigation	373800
2302	Ministry of Water & Irrigation/ Jordan Valley Authority	866000
2401	Ministry of Environment	198000
2501	Ministry of Education	366007955
2601	Ministry of Higher Education & Scientific Research	13818700
2701	Ministry of Health	225741059
2801	Ministry of Social Development	68026402
2901	Ministry of Labor	4503720
3001	Ministry of Culture	833520
3002	Ministry of Culture/ The Department of Press & Publications	235737
3003	Ministry of Culture/ Department of the National Library	245747
3101	Ministry of Transport	10313080
3103	Ministry of Transport/ Jordan Meteorological Department	92982
3201	Ministry of Communication & Information Technology	1094363
Total		1140,523,448



Total Capital Expenditures for for 2011, by Governorate

(JD)

Governorate		Capital Expenditures
11	Center/ National Level	638455316
21	Irbid Governorate	43626782
22	Mafraq Governorate	26687822
23	Jerash Governorate	25035692
24	Ajloun Governorate	13341605
31	Capital Governorate	83076187
32	Balqaa Governorate	27243100
33	Zarqa Governorate	51033784
34	Madaba Governorate	15439673
41	Kerak Governorate	28199207
42	Maan Governorate	27480532
43	Tafeela Governorate	12812365
44	Aqaba Governorate	31764935
Total		1024,197,000




New Characteristics of 2011 Budget

The 2011 budget is a real manifestation of the governmental plan for 2011, which will strengthen solid grounds for sustainable development, and establish the foundation of solid pillars for a better kick-off for our national economy in the period 2011-2013.

The 2011 budget has been distinguished for the presence of many positive aspects as follows:

1. The budget pursues a new methodology in budget preparation. The government formed, for the first time this year, sectoral ministerial committees. Those committees are tasked with identifying continuous, underway or committed, and new capital projects listed in the Budget Draft Law for 2011, in accordance with our national priorities. This methodology ensures consistency between capital projects in the General Budget Law and projects in the Executive Development Program developed by the Ministry of Planning and International Cooperation (MOPIIC), in cooperation with ministries and departments.
2. Estimates, whether for revenues or expenditures, are distinguished for being realistic. Local revenues expected to





be obtained and foreign grants guaranteed to be received by the Kingdom are estimated. Then, the amount of target fiscal deficit is identified. The sum forms the ceiling of public expenditures.

3. Financial appropriations allocated in government ministries and departments' programs concerned with women's issues, as well as indicators and activities concerned with children's issues are indicated in the Budget Draft Law for 2011. The Kingdom is, thereby, a pioneer among the countries in the region in terms of the implementation of a gender-responsive budget.
4. The government implemented this year a set of major strategic capital projects that assist the national economy to be prosperous, for which needed financial appropriations were allocated. The project of the national railway network and the Disi Water Conveyance project top the list. Such capital projects also include development projects with economic and social yields, create job opportunities, and stimulate national exports, in accordance with national priorities stated in the National Agenda and "We Are All Jordan".
5. National security requirements are given more attention due to national security's clear positive effects on



strengthening stability so that Jordan remains a secure country in the region. National security is considered a main cornerstone to achieve a comprehensive and sustainable development all over the Kingdom.

6. Each governorate's share of public expenditures is indicated, paving the way for the implementation of decentralization. This methodology shall strengthen the participation of local communities in making development decisions according to their priorities and needs of capital projects, in line with His Majesty's directions to the government.
7. The Kingdom depends more on its domestic revenues to cover public expenditures in light of reduced flow of foreign grants given to the Kingdom. This is accompanied by controlling, improving, and enhancing the productivity of public expenditure. It should also ensure government service improvement and distribution of development gains and benefits to all governorates on equal footing. This comes with a view to implementing His Majesty's directions that aim at expanding the frame of development fruits and gains, expanding the middle- income segment of the population, and protecting the poor.



8. Local investment environment is strengthened through: First, providing an integrated legislative system that aims at attracting domestic and foreign investments to expand the scope of the private sector's contribution to the economic activity in the Kingdom. Second, deepening public and private sectors partnership to implement vital mega development projects in main infrastructure sectors. Such an effort aims, on the one hand, to meet the needs of the citizens all over the Kingdom. On the other hand, to reduce financial burdens on the public treasury. Economic growth, as known, is the resultant of a positive interaction between the public and private sectors whose partnership has been recently more strengthened and deepened. **and**

9. Priority sectors represented in education, health, transport, and water and sanitary drainage sectors are given more attention in the Budget Law for 2011. Financial appropriations allocated for those sectors are 12.7%, 10.3%, 3.4%, and 1.6% respectively of total public expenditure. Total allocations for all those sectors shall increase to 1,780.1 million dinars, i.e. about 10,9% increase compared to their re-estimates in 2010.




Mechanism of General Budget Preparation

Jordan has made big strides in budget preparation by implementing the state-of-the-art international standards and classifications, in line with economic and social circumstances and policies. Many improvements were incorporated into the preparation of the general budget and classification of expenditures and revenues. Moreover, a new methodology to link the budget to strategic planning began to be implemented. The ROB concept within the medium-term budget was adopted as of 2008. Furthermore, a new Organic Budget Law was developed and issued in lieu of the previous Law for 1962. Such developments aim at making budget preparation and execution depend on future financial planning that takes into consideration national goals and priorities.

According to the new ROB concept, ministries and departments have defined their **vision, mission, strategic objectives, programs, projects, and performance indicators** on the level of strategic objectives and programs. However, their objectives must be distinguished for being SMART, and in line with the ministry's or department's vision.





The medium- term budget was also implemented to enhance general budget preparation. It covers three years instead of one year for all revenue and expenditure items. Consequently, it enables the government to draw the fiscal policy and develop the Kingdom's general budget based on a clear financial vision to reach a sound fiscal position. In addition, a new Chart of Accounts (COA) was approved, in line with international standards. It includes various **geographic, functional, economic, organizational, and funding classifications** that help financial management provide comprehensive analytic reports that fulfill the needs of official and private parties.

Late in 2009, H.E. the Prime Minister approved the annual budget calendar that will be implemented as of 2011 budget. The following table shows the budget calendar.



Budget Calendar

Date	Action	Responsible Agency
End of January	Request from all ministries and departments to submit an annual summary on their budget policies and priorities within the medium-term to GBD . They should include all current activities, especially related to HR, operating costs, and capital projects in addition to stating their importance and expected results.	GBD
End of February	All ministries and departments to submit their priorities and policies summary to GBD.	All ministries, departments & units
Mid-March	Prepare an annual comprehensive document on governmental budget priorities and policies on the medium term and submit it to the Council of Ministers.	MOF, GBD
End of March	Discuss the priorities and policies document and approve it after conducting necessary changes.	Council of Ministers
Beginning of May	Prepare a document on the general framework of the general budget for the medium-term, including main macroeconomic indicators for the status quo and medium-term projections. In addition to public expenditure estimates; current and capital, and public revenues, i.e. local revenues and foreign grants , the document should also include budget deficit, before and after foreign grants in absolute numbers and as a percentage of GDP. Then, submit it to the Council of Ministers.	MoF, GBD
5 May	Discuss the general medium-term framework of the general budget and approve it after implementing necessary changes.	Council of Ministers
Mid-May	Request from all ministries, departments, and units to submit their medium-term budget proposals to GBD.	GBD
Mid-July	All ministries and departments to submit their medium-term budget proposals to GBD.	All ministries, departments & units
Mid-August	Complete and finalize the study of budget proposals for all ministries, departments, and units. Prepare a medium-term expenditure framework for ministries and departments and a medium-term budget framework for governmental units.	GBD



Budget Calendar (cont.)

Date	Action	Responsible Agency
End of August	Prepare the budget circular that includes the overall expenditure ceiling in addition to partial expenditure ceilings for ministries and departments, in accordance with the updated medium-term framework of the budget and medium-term expenditure framework.	MOF, GBD
Beginning of September	Issue the budget circular after approval.	Council of Ministers
20 September	All ministries, departments & units to submit their medium-term budget proposals to GBD, in line with the budget circular.	All ministries, departments & units
Mid-October	Prepare main features and dimensions of the General Budget Draft Law, and present it to the Consultative Board for discussion and any changes.	GBD Consultative Board of the general budget
20 October	Submit the General Budget Draft Law to the Council of Ministers for discussion and approval, after making necessary changes.	GBD, Council of Ministers
End of October	Submit the draft law to the Parliament.	Council of Ministers
End of December	Discuss and approve the General Budget Draft Law , awaiting its ratification by the royal decree.	Parliament



Stages of General Budget Preparation

The stages of the general budget preparation can be summarized as follows:

- Provide GBD with the policies and priorities of ministries and departments.
- Have the budget policies and priorities document completed by GBD. The document includes the general features of the budget, and defines the fiscal space that equals (expected local revenues + foreign grants + target deficit "bearable") - (expected current expenditures + expected continuous and underway capital expenditures).
- Submit the document to the Council of Ministers then start the meetings of the ministerial committees (first phase), with the participation of the representatives of the Governmental Plan Implementation Unit at the Prime Minister's Office. The first phase will produce a list of sectoral priorities for the 2011 governmental plan .
- Have ministries and departments submit their budget proposals to GBD, and finalize the update of the document on general framework of the budget. All project



and program details shall be submitted by governmental agencies to GBD. Then, the GBD shall update the general framework of the budget, including fiscal space, on which the second phase of the committees' meetings will be based.

- Hold ministerial committees' meetings to study the general framework and update fiscal space (second phase). Those meetings will produce a preliminary governmental plan that includes priority projects.
- Provide GBD with capital projects approved by ministerial committees to be considered when specifying the ceilings.
- Specify expenditure ceilings for ministries and departments.
- Review and adjust budget forms, as deemed necessary. Draft the budget circular and attach budget ceilings and forms to the same.
- Have the budget circular issued by the Prime Minister.
- Send the budget circular to all ministries and departments with budget ceilings and forms.
- Have ministries and departments send their budget proposals to GBD. GBD analysts will analyze the proposals to assure their compliance with ceilings specified in the circular issued by the Prime Ministry.
- Have proposals entered onto the computer by budget





analysts, audit the draft law and submit it to H.E. Minister of Finance for approval.

- Forward the budget draft law to the Consultative Board for approval, then ratification by the Council of Ministers. and
- Submit the General Budget Draft Law to the Parliament to be approved in accordance with the constitutional phases.



Potential Risks that the General Budget Might Face in the Medium-Term

The general budget may face certain risks in the medium-term for the period 2011 - 2013. Some of the risks are out of control while others are the result of the absence of necessary policies and measures which were supposed to be taken. **The following narrative provides a brief on the main risks:**


- A significant increase in oil prices in international markets. Consequently, the inflation rate shall increase and negatively reflects on social dimensions, and increase costs of goods and services procurement as well as costs of projects listed in the general budget.
- An increase in the prices of main foodstuff such as wheat, whose current subsidy bill is a significant burden shouldered by the public treasury.





- Low exchange rate of US Dollar against main currencies such as the Euro and the Japanese Yen. This will lead to an increase in the Jordanian imports that forms a big percentage of GDP.
 - Postponed governmental decisions related to cancellation of tax exemptions for basic goods, elimination of subsidy for gas prices, and granting employment exceptions for ministries and departments other than the Ministries of Education and Health.
 - Continuation of having distortions in price of electricity and water among other risks.
 - A significant increase in current and capital expenditures in the event of receiving foreign grants more than expected. Consequently, the budget will be heavily burdened in the future due to an increase in maintenance costs and sustainability of capital projects.
- and**
- Weak participation of the private sector in



- 
- implementing mega projects through partnership with the public sector (PPP). In addition, the lack of sufficient bank responsiveness to the financing needs of businessmen during next year.





Contact Information:

General Budget Department
Shmeisani - Hussein Al-jiser St. Bldg 24
P.O Box: 1860 Amman, Jordan
Postal Code: 11118
Tel: 962 65666065
Fax: 962 6 5666063
E-mail: gbd@gbd.gov.jo
Info@gbd.gov.jo
www.gbd.gov.Jo

This was published with the support of :



USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

مشروع الإصلاح المالي
Fiscal Reform II Project

